المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة

الـــــدرايـــــة
في علم القراءات

إعـداد
خادم القراءات وتحريراتها
أ. د. ســـامـــي مـحـمـد عـبـد الشكـور

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات، القائل في محكم التنزيل ﴿كتاب أنزلناه إليك ليدبروا آياته﴾ وأصلي، وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين صلاة، وسلاماً دائمين إلى يوم الدين ، القائل: «أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه» وبعد :

فمن المعلوم أن علم القراءات على ضربين الأول: علم الرواية، والثاني: علم الدراية، ولقد اهتم الباحثون من طلبة العلم بالنوع الأول اهتماماً شديداً فهو الرواية فخرجت الكتب الكثيرة في علم القراءات وهذا لا شك عملٌ رائعٌ جليل ولكن ومن جهة أخرى ترك الباحثون الجانب الآخر من علم القراءات وهو علم الدراية وهو علم لا يقل شأناً عن الضرب الأول، فمن خلال وقوفي على تعليم طلبة الجامعات وجدت إضمحلالاً في هذا الجانب عند الطلاب فلا يكاد الطالب يعرف أبسط الأمور عن هذا العلم.

فأحببت أن أقف على هذا العلم من نشأته وتطور مراحله حتى زماننا هذا حسب المباحث التالية:

المبحث الأول : نشأة القراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : "حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف".

المطلب الثاني: الجمع العثماني للصحف، ومصير الأحرف السبعة.

المبحث الثاني : نشأة الاختيار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : صفة القراءات، وهيئتها في زمن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم وحتى زمن الاختيار.

المطلب الثاني : حقيقة القرآن، والقراءات، من حيث:

١. صلة القرآن بالقراءات .
٢. التواتر، وصحة السند .
٣. صلة القراءات بعلمي الفقه، والحديث الشريف.
٤. القراءات الشاذة نشأتها ومراحلها.
٥. القراءات التفسيرية نشأتها والفرق بينها وبين الشاذ.

منهج البحث :

١-الاقتصار فيما جاءت به المباحث، والمطالب على ما يخدم فكرة البحث، دون النظر في تشعباتها الأخرى .

٢-توثيق الآثار من مظانها، وفي الموضع الأول فقط.

٣-جعلت الآيات الكريمة على قوسين مزهرين، والحديث الشريف بين قوسين معكوفين.

٤- الترجمة للأعلام غير المشهورين.

٥- الترجمة للأعلام تكون في أول موضع فقط، ولا أشير إلى ذلك إذا تكرر الاسم .

٦- أذكر اسم الكتاب في الحاشية غالباً مختصراً وكتابته كاملاً في فهرس المراجع.

٧- أضع خاتمة فيها أهم نتائج البحث.

٨- فهرس المصادر والمراجع مرتباً على ترتيب الحروف الهجائية.

٩- فهرس الموضوعات.

وبالله التوفيق ،،

المبحث الأول : نشأة القراءات

المطلب الأول: حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف)

العهد المكي:

لما بلغ نبينا محمد ﷺ أربعين سنة، بعثه الله تعالى رحمة للعالمين، وكافة للناس بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا، حتى إذا كانت تلك السنة، وذلك الشهر، الذي أراد الله تعالى فيه ما أراد من كرامته لنبيه، خرج رسول الله ﷺ إلى غار حراء، كما كان يخرج، جاءه جبريل عليه الصلاة والسلام، بأمر الله تعالى فكان ابتدأ الوحي، ونزول القرآن على قلبه الشريف صلوات ربي وسلامه عليه، وإيذانا برحمة العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم.الذي علم بالقلم﴾[١]

وتتابع نزول القرآن على قلبه ﷺ، ومضى ﷺ على أمر الله، على ما يلقى من قومه من الخلاف والأذى، فآمنت به زوجه خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فكانت أول من آمن، ثم علي كرم الله وجهه، ثم أبو بكر وعثمان رضوان الله عليهم، وتتابع إسلام الناس أرسالا من الرجال والنساء والضعفاء، والموالي خفية وعلى خوف من قومهم أن يفتنوهم.

قال ابن هشام[٢]: وكان أصحاب الرسول ﷺ إذا صلوا ذهبوا في الشعاب، فاستخفوا بصلاتهم من قومهم، فبينما سعد بن أبي وقاص في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في شعب من شعاب مكة،إذ ظهر عليهم نفر من المشركين وهم يصلون، فناكروهم، وعابوا عليهم ما يصنعون، حتى قاتلوهم.[٣] وتتابعت عداوة قريش للنبي ﷺ وأصحابه حتى وصفوه بالسحر والجنون، وأخذوا يشوهون رسالته ﷺ لمن لقوا من الناس في أنديتهم وأسواقهم ، ومواسم الحج، فلم يلقه أحد من الناس إلا كذبه وآذاه، لا حر ولا عبد، وكان القرآن يتنزل على قلبه ﷺ، مثبتا له ومعينا، وظهيرا في أكثر من ثمانين سورة مدة بعثته في مكة، ولما اشتد عدوان المشركين على من آمن من الرجال والنساء والمستضعفين، حتى قال قائلهم:[٤]

كل إمرئ من عباد الله مضطهد ببطن مكة مقهور ومفتون[٥]

فأشار ﷺ على أصحابه بالهجرة إلى الحبشة.

---

(١) سورة العلق : ١-٥ .

(٢) عبد الملك بن هشام بن أيوب، العلامة النحوي الأخباري، مات سنة ٢١٨هـ، السير ١٤٤/٩.

(٣) السيرة لابن هشام ٢٦٣/١.

(٤)عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، هاجر قبيل الفتح ، سماه النبيﷺ عبد الله، السير ١٦٢/٣.

(٥)السيرة النبوية لابن هشام : ٣٣١/١.

فخرجوا مخافة الفتنة، وفرارا إلى الله بدينهم، حتى يجعل الله لهم فرجا مما هم فيه، قال ابن هشام :" فكان جميع من لحق بأرض الحبشة، وهاجر إليها من المسلمين سوى أبنائهم الذين خرجوا بهم معهم صغارا، وولدوا بها، ثلاثة وثمانون رجلا". [١]

وبقي رسول الله ﷺ ممتثلا أمر ربه في دعوة قومه، وهم عنه يصدون فعرض نفسه ﷺ على القبائل في المواسم، قال ابن هشام : "ورسول الله ﷺ يقف على منازل القبائل من العرب، فيقول: يابني فلان إني رسول الله إليكم، يأمركم أن تعبدوا الله، ولاتشركوا به وخلفه رجل[٢].... فإذا فرغ رسول الله ﷺ من قوله ، وما دعا إليه، قال ذلك الرجل: يابني فلان، إن هذا إنما يدعوكم أن تسلخوا اللات والعزى من أعناقكم.... فلاتطيعوه، ولا تسمعوا منه" [٣] فما كان من رسول الله ﷺ من رغبة الناس عن دينه، وعدم تصديقه، والإيمان به إلا أن توجه إلى ربه بالشكوى «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين ، وأنت ربي إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني! أم إلى عدو ملكته أمري؟ ». [٤]

فأقام رسول الله ﷺ بمكة حتى أذن الله لرسوله ﷺ بالهجرة إلى المدينة النبوية.

العهد المدني:

فامتثل أمر ربه حيث العدد، والعدة بإسلام قبيلتي الأوس والخزرج، فلم يبق دار من دور الأنصار إلا وأسلم أهلها، فكانت اللبنة الأولى، والأساس الذي قامت عليه دولة الإسلام.

فأخذ الإسلام ينتشر بعد ذلك بين قبائل الجزيرة العربية شيئاً فشيئاً، وكانت الوفود تقدم إلى رسول الله ﷺ من كل أرجاء الجزيرة، ليتعلموا الدين الجديد ويعلموا قومهم، وفي ظل هذا الانتشار، والدخول العام في الإسلام أدرك ﷺ بثاقب بصيرته، ورحمته بأمته ومعرفته باختلاف ألسن تلك القبائل، وتغاير لهجاتها فيما بينها، بأن قراءة القرآن على لسان واحد، ولهجة واحدة أمر شاق.

قال ابن فارس[٥]: "اختلاف لغات العرب من وجوه:

أحدها : الاختلاف في الحركات، كقولنا: نَستعين، و نِستعين، بفتح النون وكسرها.

قال الفراء[٦]: "هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد، وغيرهم يقولونها بكسر النون".

الوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم: معَكم، و معْكم ....

ووجه آخر: وهو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أولئك و ألالك

---

(١)السيرة النبوية لابن هشام : ٣٣١/١.

(٢) عمه عبد العزى بن عبد المطلب (أبو لهب).

(٣) السيرة : ٤٢٣/١.

(٤) السيرة ٤٢٠/١.

(٥) الإمام العلامة اللغوي المحدث أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٩٥هـ، السير ٥٥/١٣.

(٦) العلامة صاحب التصانيف أبو زكريا يحيى بن زياد النحوي، صاحب الكسائي، مات سنة ٢٠٧هـ، السيرة ٤٣٤/٨.

أنشد الفراء:

ألالك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا ألالكا[١]

ومنها قولهم: أن زيداً و عَنَّ زيداً

ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتليين نحو: مستهزؤون و مستهزون.

ومنها: الاختلاف في الحذف، والإثبات نحو: استحييت و استحيْت.

ومنها: الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو: أمَّا زيد و أيما زيد.

ومنها: الاختلاف في الإمالة والتفخيم في مثل: قضى و رمى فبعضهم يفخم، وبعضهم يميل.

ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول، ومنهم من يضم فيقولون: اشترُو الضلالة و اشترِو الضلالة.

:ومنها: الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإن من العرب من يقول: هذه البقرة، ومنهم من يقول هذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل.

ومنها: الاختلاف في الإدغام نحو: مهتدون ومهدون.

ومنها: الاختلاف في الإعراب نحو: ما زيد قائماً و ما زيد قائم، و إنَّ هذين و إنَّ هذان وهي بالألف لغة بني الحارث بن كعب، يقولون لكل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك، وينشدون:

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم[٢]

ومنها: الاختلاف في صور الجمع نحو: أسرى وأسارى.

ومنها: الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو: يأمُرُكم و يأمُرْكم، و عُفِيَ له و عُفْي له.

ومنها: الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل: هذه أمه و هذه أمت.

ومنها: الاختلاف في الزيادة نحو: أنظُرُ وأنظورُ أنشد الفراء[٣]:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى جيراننا صُورُ

وإنني حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ[٤]

وقال ابن جني[٥] فيما يرويه عن أبي حاتم السجستاني[٦] قال: "قرأ عليَّ أعرابي بالحرم (طيبى لهم وحسن مآب) فقلت ﴿طوبى﴾ [٧]، فقال: (طيبى)، فأعدت فقلت: ﴿طوبى﴾، فقال: (طيبى)، فلما طال عليّ

---

(١)البيت للأعشى، كما في شرح المفصل ٦/١٠، وخزائن الأدب ٣٩٤/١، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١.

(٢)لهوبر الحارثي، انظر لسان العرب مادة (صدع)، وخزائن الأدب ٤٥٣/٧.

(٣)انظر لسان العرب مادة (صور)، الخصائص لابن جني ٤٢/١ بلا عزو.

(٤)الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، لابن فارس ص٢٥-٢٧.

(٥) إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٩٢هـ ، السير ٥٦٨/١٣.

(٦)سهل بن محمد بن عثمان، الإمام العلامة، المقرئ النحوي اللغوي، مات سنة ٢٥٠هـ، السير ١٩٨/١٠.

(٧)الرعدة ٢٩ .

قلت : طو طو، قال : طي طي، فقال ابن جني بعد سرد هذه القصة: "أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافاً كزًّا، لا دمثاً، ولا طيعاً، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزٌّ ولا تمرين".[١]

وقال الفراء: "أهل الحجاز يمدون زكريا، ويقصرونه، وأهل نجد يحذفون منه الألف ويصرفونه فيقولون: (زَكريٌّ)"[٢].

وقال القرطبي: ويستحي[٣]... وقرأ ابن محيصن[٤] يستحِي بكسر الحاء، وياء واحدة ساكنة، وروي عن ابن كثير[٥]، وهي لغة تميم[٦].

وقال ابن فارس: "أما العنعنة التي تذكر عن تميم : فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً، يقولون: سمعت عنَّ فلاناً قال كذا، يريدون أنَّ...، أما الكشكشة التي في أسد فقال قوم: إنهم يبدلون الكاف شيناً فيقولون : عليش بمعنى عليك، وينشدون[٧]:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها ولونش إلا أنها غير عاطل

وقال آخرون: يصلون بالكاف شيناً، فيقولون: عليكش، وكذلك الكسكسة التي في ربيعة إنما هي أن يصلوا بالكاف سيناً فيقولون: عليكس[٨].[٩]

---

(١)الخصائص ١/٧٥.

(٢)معاني القرآن ١/٢٠٨.

(٣) البقرة ٢٦.

(٤) محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي، له اختيار خرج به عن إجماع أهل بلده، مات سنة ١٢٣هـ ، غاية النهاية ٢/١٦٧.

(٥) عبد الله بن كثير الداري أحد القراء السبعة ، من التابعين مات سنة ١٢٠هـ ، غاية النهاية ١/٤٤٣.

(٦)الجامع لأحكام القرآن ١/٢٨٣.

(٧)البيت للمجنون، ديوانه: ٤٥.

(٨)الصاحبي ص: ٢٩.

(٩)ومما ورد من اللغات أيضاً : (صراط) بالصاد لقريش، وبالزاي لقيس، وبني القين وعذرة، و(عليهم) بكسر الهاء لقيس وتميم وبني سعد، وبضمها: للحجاز وبني أسد. انظر كنز المعاني للجعبري مخطوط ورقة: ٢٢٢.

و(اللآيْ): بسكون الياء لقريش، و(منسأته) بالهمز لغة بني تميم وقيس، وبدون همز للحجاز، و(عُرْباً) بسكون الراء لتميم، انظر إبراز المعاني لأبي شامة ١/٢٧٣.

و(أأنذرتم) تسهيل الهمزة الثانية لغة قريش، وهي لغة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسعد بن بكر وكنانة، وقيس، وتحقيق الهمزتين لهذيل وتميم انظر كنز الجعبري القسم المطبوع ٢/٣٨٩.

و(بارئكم) لغة تميم وأسد، و(هزوا) بالسكون لأسد وعامة قيس، وبالضم: أهل الحجاز، و(القدس) بالسكون: تميم، والضم: الحجاز. انظر في ذلك كنز الجعبري مخطوط ورقة: ١٥٦و١٥٩.

و(أيه) بضم الهاء: أسد، و(أنا أعلم) بإثبات الألف: لقيس وربيعة، و(قالوا نعم) بكسر العين: هذيل، و(يحسب) بكسر السين، رسول الله صلى الله عليه وسلم والحجاز، والفتح: تميم، و(حج البيت) بالكسر تميم، وبالفتح الحجاز وأسد، و(إمّ) بكسر الهمزة قريش وهوازن وهذيل، و(بزعمهم) بضم الزاي: أسد، وبالفتح للحجاز وقيس وتميم. و(حصاده) بفتح الصاد: نجد وتميم، وبالكسر: الحجاز، الهمز: بنو أسد، وترك الهمز عامة العرب. انظر فيما سبق فتح الوصيد للسخاوي على الترتيب السابق الصفحات التالية: ١/٥٥٩، ٢/٨٢، ٨٤، ٩٩، ١٢٩، ١٥٢، ٢١٨، ٢٢٢، ٣٤٧.

فلو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً، وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في ذلك.

قال أبو شامة[١]: "ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم؛ ولأن العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك فتأخذه العزة، فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم، وطباعهم، ولغاتهم منًّا منه عز وجل لئلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان" [٢].

فما كان منه ﷺ إلا أن توجه إلى ربه يسأله التهوين، والتخفيف، لهذه الأمة في قراءة كتاب ربها، وما زال بربه يراجعه حتى وصل في التخفيف والتهوين إلى سبعة أحرف.

فقد أخرج الإمام الترمذي[٣] بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: "لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف". [٤]

وفي صحيح مسلم[٥]عن أبي بن كعب رضي الله عنه : "أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته، ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا". [٦]

= و(مصرخي) بكسر الياء: لبني اليربوع، انظر اللآلي الفريدة شرح القصيدة للفاسي ٧٢/٣، والكشف لمكي ٢٦/٢.

و(خطوات) : الحجاز بالضم، و(ميسُرة) بضم السين هذيل، و(من يرتدَّ) بفك الإدغام الحجاز، والإدغام لبني تميم، و(حَرَجاً كأنما) بفتح الراء: كنانة، و(مرجون) ترك الهمز قريش، وبالهمز: تميم، انظر فيما سبق كتاب الكشف لمكي بن أبي طالب ١/ ٢٧٤، ٣١٦، ٣١٩، ٤١٣، ٥٠٦.

وانظر المزيد في إعراب النحاس ١٨٤/١، ٢٥١، ٢٦٩، ٣٧٢، ٤٣٩، ٤٩٧، ومفاتيح الأغاني للكرماني ص: ٩٨، ١٤٨.

وإعراب ثلاثين سورة لخالويه ص ٨٣، والبحر المحيط لابي حيان ٦١/١، والمنجد لابن الجزري ص ٦١، ولهجات العرب للراجحي ص ١٣٣، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٧. والإتقان للسيوطي ١/ ١١٤. فضائل القرآن ، لأبي عبيد ص ٣٤٢.

مجاز القرآن لأبي عبيدة ص ١١، ١٥، ١٦، ٣٠، ١٤٢.

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، الإمام العلامة الحافظ، قرأ على السخاوي، مات سنة ٦٦٥هـ ، غاية النهاية ٣٦٥/١.

(٢)المرشد الوجيز ص ٩٥.

(٣) محمد بن عيسى بن سورة الضحاك، الحافظ الإمام، مصنف الجامع، مات سنة ٢٧٩هـ ، السير ٦١٠/١٠.

(٤)سنن الترمذي، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث ٢٩٤٩.

(٥) الإمام الكبير الحافظ مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري صاحب الصحيح، أحد أئمة الحديث، مات سنة ٢٦١هـ ، السير ٥٧٩/١٢.

(٦)باب صلاة المسافرين، ١٩٠٣.

وأخرج أبو عبيد[١] بسنده عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال" : لقيت جبريل عند أحجار المراء، فقلت :يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة، والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابا قط، فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف". [٢] وكذا أخرج ابن جرير الطبري[٣] بسنده عن أبي رضي الله عنه ثم ساق الحديث. [٤]

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا جليا ما يلي:

١- أن نشأة القراءات كانت في العهد المدني بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، وهو الموافق لأحاديث السبعة أحرف، إذ إنها نصت على قوله ﷺ وطلبه من ربه التخفيف، والتهوين على أمته،وأن أمته لا تطيق،فمكة كما مر في مقدمة البحث، حين تنزل القرآن على قلبه الشريف ﷺ، وحتى مدة بعثته فيها، ما آمن معه إلا قليل من الرجال والنساء والولدان والمستضعفين،في مكة ،فهل هذه هي أمة النبي ﷺ التي يطلب لها التخفيف؟، هذا من جهة،ومن جهة أخرى فجلُ من آمن معه من قريش – أضف إلى ذلك انعدام الأمن، وعدم مقدرة إظهار شعائر الدين، وكان كل ذلك خفية – قد ترك مكة، وهاجر إلى أرض الحبشة، كما أمرهم عليه الصلاة والسلام، فلم تكن بمكة بوادر تشير إلى رخصة القراءة بغير حرف قريش، وأما بعد هجرته ﷺ، وانتشار الإسلام بين القبائل في الجزيرة العربية، كانت الحاجة ماسة للتهوين والتخفيف عليها في كتاب ربها.

٢- وأما ما ذكر أن الأمة أحوج ما تكون إلى التيسير والتخفيف في مكة قبل المدينة النبوية. [٥] فهذا قول مردود بعدم وجود تلك الأمة بعد، فجميع قبائل العرب لم تكن أسلمت إلا بعد هجرته إلى المدينة.

٣- وأما شبهة أن أكثر القرآن نزل بمكة،وأن معظم السور مكية [٦] فهو دليل على أن رخصة القراءات كانت بمكة، فهذا باطل أيضا،لنفس السبب السابق، فلا اختلاف اللهجات، ولاكثرة المسلمين قد توافرت بعد، والمخرج من هذه الشبهة، أن جميع السور المكية، بعد هجرته ﷺ، نزلت التوسعة فيها عند معارضته جبريل له كل عام، وهو ما ستكشفه قصت عمر، وهشام رضي الله عنهما.

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي له هيبة ووقار ديناً ورعاً ثقة ، السير ٤٩٠/١٠.

(٢)كتاب فضائل القرآن: ٣٣٨.

(٣) محمد جرير بن يزيد بن كثير الإمام العلم المجتهد ، عالم العصر صاحب التصانيف، مات سنة ٣١٠هـ ، السير ٢٩١/١١.

(٤)جامع البيان ٣٠/١.

(٥)انظر كتاب (مقدمات في علم القراءات) لمجموعة من الأساتذة: ٥٣.

(٦)انظر كتاب (القراءات، وأثرها في علم العربية) للدكتور محمد سالم محيسن، ٥٠/١-٥١. وكتاب مقدمات في علم القراءات: ٥٤.

٤- وأما من يستدل بقصة سيدنا عمر، وهشام بن حكيم[١] رضي الله عنهما باختلاف لسانهما، وأن الرخصة بمكة؛ لأن السور مكية، فمردود وغير صحيح ، بل إن هذه القصة فيها دلالة كبيرة على أن القراءات نزلت بالمدينة النبوية من عدة وجوه:

الأول: أن إسلام هشام كان متأخرا جدا، إذ إنه أسلم يوم الفتح[٢] وكفى به دليلا.

الثاني: أن ألفاظ الحديث نحو: « فكدت أساوره في الصلاة» تدل على الأمن والاستقرار في العبادة، فمكة ليس فيها ذلك.

وقوله: «فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ » فيه دلالة على أن النبي ﷺ في مكانه الخاص به إما حجراته، أو المسجد، وهذا لم يكن بمكة فالنبي ومن آمن يجتمعون في دار الأرقم بن الأرقم[٣]، وهشام يومئذ لم يسلم بعد.

الثالث: أن هذه السورة المكية، وكل السور المكية إنما نزلت التوسعة فيها بعد الهجرة للمدينة عند معارضة جبريل لنبينا ﷺ في كل عام.

قال ابن حجر[٤]: "وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاما من مسلمة الفتح، فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيرا، فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث « أنزل حديث القرآن على سبعة أحرف إلا في هذه الواقعة». [٥]

الرابع: أن نزول الرخصة بالقراءات لم يكن بعد الهجرة مباشرة بل كان متأخرا جدا.

فإذا علمنا أن فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة وهو وقت إسلام هشام بن حكيم، فإن نزول الرخصة لابد أن تكون قريبا من هذه السنة لما يلي:

أولا: أن فتح مكة وما بعدها من الفتوحات العظام كان هو انطلاقة إسلام القبائل لمن تتبع السيرة النبوية، كقريش وبني كنانة، وخزاعة، وثقيف، وإلى سنة تسع، وهي سنة الوفود، حيث انقادت العرب، وأسلمت كبني تميم، وقيس، وبني سعد بن بكر، وبني حنيفة، وطيء، وبني مراد، وبني زبير، وكندة، وبني أسد، وحمير، وبني الحارث، وهمدان، وجذام، وبني فزارة، وهذيل، وبني العنبر، وبني مرة، وأشجع، وجشم، وسائر القبائل[٦]، فهذه هي أمته ﷺ.

---

(١) انظر كتاب في علوم القراءات للدكتور/ سيد رزق الطويل: ٣٤.

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر، ١٥٣٨/٤.

(٣) الأرقم بن أبي الأرقم: اسمه عبد مناف بن المخزم من السابقين الأولين، كانت داره على الصفا وكان يجلس فيها النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام، الإصابة ١٩٦/١.

(٤) أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، شيخ الإسلام صاحب التصانيف ، مات سنة ٧٧٣هـ.

(٥) فتح الباري، لابن حجر: ٣٣/٩.

(٦)انظر السيرة النبوية لابن هشام باختصار: ٣٨٩/٢-٦٢٩.

ثانيا: أنه لو قلنا أن الرخصة، والأذن بالأحرف كانت بعد الهجرة مباشرة لأدى ذلك أن يكون سيدنا عمر رضي الله عنه قد غفل عن هذه الرخصة طيلة هذه السنوات الكثيرة وأن الناس تقرأ بها وهو لا يعلم حتى سمع هشاما بعد إسلامه سنة ثمان يقرأ بخلاف قراءته، فهذ محال في حق عمر رضي الله عنه، أن ينزل بالمسلمين أمر عظيم مثل هذا، وهو لا يدري عنه طيلة هذه السنوات.

ثالثا: أن القراءات لو كانت بمكة لحفظ عمر رضي الله عنه تلك الاختلافات، ولما أنكر على هشام ، فدل هذا أن الرخصة كانت بالمدينة، وأن السور المكية وُسِّع في قراءتها على الأحرف السبعة عند معارضة جبريل للنبي ﷺ بعد الهجرة.

رابعا: أن ما وقع لعمر، وهشام رضي الله عنهما وقع لأبُي بن كعب وابن مسعود وغيرهم من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

ففي صحيح مسلم: عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه...»[١] ثم ساق الحديث، والشاهد هنا :أن عمر وهشاما رضي الله عنهما من المهاجرين، وأبي رضي الله عنه من الأنصار، فمحال أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بحديث الأحرف السبعة مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة، فلا يخبر المكيون المدنيين أو لا يعلم المكيون ما نزل في المدينة أو العكس.

وأما الاستشهاد بأضاة بني غفار، وأنها موضع قرب مكة، وعليه فإن رخصة القراءات كانت بمكة؛ لشبهة ما ذكره ياقوت الحموي[٢] عندما قال : "أضاة بني غفار، والأضاة: الماء المستنقع من سيل، أو غيره، وغفار قبيلة من كنانه، وهو موضع قريب من مكة". [٣]

فهذا الاستشهاد مردود من وجوه:

الأول: ما ذكره ابن حجر: "أن الأضاة موضع قريب من المدينة النبوية، ينسب إلى بني غفار، لأنهم نزلوا عنده".[٤]

الثاني: أن راوي هذا الحديث هو أبي بن كعب وهو أنصاري،[٥] وهو يصدق قول ابن حجر السابق، وأنه موضع بالمدينة نزلت عنده بنو غفار بعد إسلامهم.

---

(١)صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٩٠١.

(٢)شهاب الدين الرومي الحموي النحوي الأخباري المؤرخ، مات سنة ٦٢٦هـ ، السير ٢٥٩/١٦.

(٣)معجم البلدان ٢٨٠/١.

(٤)شرح صحيح البخاري ٣٦/٩.

(٥)صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٩٠٣.

الثالث: ما ذكره أبو عبيد القاسم عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء فقلت : يا جبريل ...»[1] فالشاهد: أن ابن الأثير[2] ذكر أن أحجار المراء هي: موضع بقباء خارج المدينة"[3] والله أعلم.

وأما ما يتعلق بحديث الأحرف السبعة في قول النبي ﷺ: « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»[4] فلسنا بصدد سرد أقوال العلماء في معناه، وفحواه فقد ملئت به الكتب والأبحاث.

ولكن نأخذ منه جانبا آخر يتعلق بما له صلة في هذا البحث:

فالمتأمل في هذا الحديث يجد لفظين لم أقف فيها على شيء من أقوال العلماء، على رغم أهميتهما، وربما تسهم في مسار معنى الأحرف السبعة التي ذكرها العلماء والتي وصلت إلى أربعين قولا[5] ، وهما لفظ: [أنزل] ولفظ : [على سبعة] في قوله ﷺ:« أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسنتحدث بإذن الله تعالى هنا على لفظ [أنزل] ونرجئ اللفظ الآخر في بابه؛ لأنه أليق به، فقد تدبرت القراءات صحيحها، ومشهورها، وما استفاض منها، وآحادها وشاذها، في أمهات كتب القراءات، وعرضتها على لفظ [أنزل] في الحديث الشريف، فوجدت ما يلي:

أنه لا يمكن، بل ويستحيل أن يكون هذا اللفظ على بابه في الإنزال المذكور على جميع القراءات الواردة. بل لابد أن يكون خارجاً عن معناه حتى يتفق ذلك والأحاديث الأخرى، التي بينت سبب نزول هذه الأحرف.

أن القراءات بكل أنواعها السابقة تنقسم إلى قسمين لا ثالث لهما:

١- القسم الأول: ما يعسر، ويشق على العربي الإتيان به، ويحوله من لغته إلى لغة غيره، وهذا القسم هو الغاية الكبرى من رخصة قراءة القرآن على ألسن كثيرة.

٢- القسم الثاني: ما لا يعسر عليه ولا يشق الإتيان به، مما هو غير خارج عن سنن العرب ومجاريها في الكلام.

وعند مقابلة هذين القسمين على السبب الذي من أجله جاءت الرخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف، وهو: التخفيف والتهوين على هذه الأمة في كتاب ربها، في قوله ﷺ ...« أنِ اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، فرد إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف..».

---

(١)كتاب فضائل القرآن، ص: ٣٣٨.

(٢) الشيخ الإمام العلامة المحدث علي بن محمد بن محمد الشيباني، مصنف التاريخ الكبير، مات سنة ٦٣٠هـ، السير ٢٨٥/١٦.

(٣)النهاية ٢٠٣/١، ٩١/٤.

(٤)صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم الحديث ١٨٩٦.

(٥)انظر الإتقان للسيوطي ص: ١٣١.

وقوله ﷺ: «..إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك.. »

نجد أن لفظ [أنزل] في القسم الأول:

لا يمكن أن يكون على بابه بحال من الأحوال، وأنه لابد من صارف ينصرف إليه في المعنى، فلا يعقل أن النبي ﷺ يسأل ربه التخفيف والتهوين على أمته، ويراجع ربه في كل مرة، بإنزال شيء يعرفونه، وهو لغتهم، فلفظ الإنزال المذكور في الحديث الشريف هنا يشابه قول الله تعالى : ﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وأنزلنا الحديد﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿أنزل إليكم ذكراً رسولاً﴾[٣]. فلا يعقل أن يكون الله سبحانه وتعالى أنزل الأنعام والحديد والرسول ﷺ من السماء.

وعند الرجوع لكتب اللغة، وأقوال اللغويين في معنى (نزل) نجد ما يلي:

قال الراغب[٤]: "النزول في الأصل هو انحطاط من علو، يقال: نزل عن دابته، ونزل في مكان كذا حط رحله فيه... ونزل بكذا، وأنزله بمعنى، وإنزال الله تعالى نعمه ونقمه على الخلق، وإعطاؤهم إياها، وذلك إما بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإما بإنزال أسبابه والهداية إليه، كإنزال الحديد واللباس، ونحو ذلك... إلى أن قال: والإنزال عام"[٥].

قال الإمام الطبري: "وقوله: ﴿وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾ يقول تعالى ذكره: وجعل لكم من الأنعام ثمانية أزواج".[٦]

وقال الطاهر ابن عاشور[٧]: "والإنزال : نقل الجسم من علو إلى سفل، ويطلق على تذليل الأمر الصعب كما يقال: نزلوا على حكم فلان، لأن الأمر الصعب، يتخيل صعب المنال... فإطلاق الإنزال بمعنى التذليل والتمكين على نحو قوله تعالى: ﴿وأنزلنا الحديد﴾ أي سخرناه للناس، فألهمناهم إلى معرفة قَيْنَه يتخذونه سيوفاً، ودروعاً، ورماحاً، وعتاداً، مع شدته وصلابته".[٨]

وقال الزمخشري[٩]: "﴿وأنزل لكم﴾ : وقضى لكم وقسم".[١٠].

وقال الإمام الرازي[١]: "أن معنى الإنزال : الإنشاء والتهيئة".[٢]

---

(١) الزمر ٦

(٢) الحديد ٢٥.

(٣) الطلاق ١٠-١١.

(٤)الحسين بن محمد المفضل الأصبهاني، العلامة الماهر المحقق، صاحب التصانيف، السير ٥٠٦/١٣.

(٥)المفردات ص: ٤٨٩.

(٦)جامع البيان ٢٣١/١٢.

(٧) محمد بن الطاهر بن عاشور ، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة ، توفي سنة ١٣٩٣هـ ، الأعلام للزركلي، ١٧٤/٦.

(٨)تفسير التحرير والتنوير ٣٣٢/١١.

(٩) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي النحوي ، صاحب التصانيف، مات سنة ٥٣٨هـ ، السير ٥٩٦/١٤.

(١٠)الكشاف ٣٣٩/٣. وانظر البحر المحيط لابن حيان ٤٠٠/٧.

قلت: فإذا قلنا أن [الإنزال] في الحديث على بابه فهذا يعد عسراً على العرب، وينقلب التهوين إلى مشقة، فكيف يأمر الله نبيه أن يُعَلِمَ قبيلة أسد كسر النون في ﴿نستعين﴾ وهي لغتهم، أو أن يعلم تميماً كيف يقلبون الهمزة عيناً في أنَّ أو يعلم هذيلاً وتميماً تحقيق الهمزتين، أو أن يعلم ربيعة كيف يصلون بالكاف سيناً في نحو (عليكس) أو أن يعلم أحداً من القبائل الإمالة والتقليل والروم والإشمام، والاختلاس والإسقاط والإدخال في الهمزتين أو النقل للساكن أو السكت أو ....

فكل هذه لغاتهم ولهجاتهم، فلا يصدق عليها لفظ الإنزال من السماء، ولا تحتاج إلى معلم، ولكن تحتاج أن يجعل الله لهم في تلك اللغات متسعاً وتصرفاً وتذليلاً لتلك الصعوبة في القراءة بحرف قريش وهذا هو الذي راجع رسول الله ﷺ ربه فيه، تخفيفاً وتهويناً على أمته.

وأما القسم الثاني:

فليس هو المقصود بالتخفيف على العرب والتهوين عليهم في سبب نزول القراءات؛ لأن هذا النوع من القراءات لا يشق على العرب الإتيان بمثله فهو من سنن العرب ومجاريها في الكلام، فهو الذي يصدق عليه لفظ [الإنزال] في الحديث الشريف.

فمن سنن العرب في كلامها : التقديم والتأخير، والحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة، والرجوع من المخاطبة إلى الكناية، ومن الكناية إلى المخاطبة، والجمع ويراد به الواحد، وأمر الواحد بلفظ الاثنين، والفعل يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل، وبلفظ المستقبل وهو ماضي، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر في الجمع والحذف، والإثبات في الحروف لحفظ التوازن، وإضافة الشيء لصفته، والحذف والاختصار، والالتفات.[٣] إلى غير ذلك.

وكل ذلك قد جاءت القراءات به فلا يعقل أن العرب يشق عليها فعل ذلك، ولا يعقل أن يطلب رسول الله ﷺ من ربه التهوين على أمته في شيء هين ميسور لا يشق عليهم، فهذا مخالف لنص الحديث ومخالف للعقل، فخذ مثلاً: تغاير لفظي ﴿ملك﴾ و ﴿مالك﴾[٤] حيث وصف الله سبحانه وتعالى نفسَه مرة بأنه مالك ليوم الدين، وأخرى بأنه الملك في ذلك اليوم، فمحال أن يعسر على العربي التلفظ بهذين اللفظين، فلا مشقة عليهم في ذلك، ولا حرج، ومن جهة أخرى فإنه لا يتصور أن تكون هاتان اللفظتان من لهجات العرب التي يشق عليهم التلفظ بها، وهي متضمنة لصفتين من صفات الرحمن فالله عز وجل في علاه هو الذي يخبرنا عن صفاته، وليس ذلك للعرب. ومن باب الأحكام في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾[٥]، فقد وردت قراءتان في لفظ ﴿أرجلكم﴾ بالنصب والخفض[١]، وعليه ترتبت

---

(١) محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري، المفسر، مات سنة ٦٠٦هـ ، السير ٥٤/١٦.

(٢)التفسير الكبير ٤٧١/١٠.

(٣)فقه اللغة وسر العربية للثعالبي بتصرف ٥٥٧/٢.

(٤)سورة الفاتحة : ٤.

(٥)سورة المائدة: ٦.

أحكام فقهية[٢]، والشاهد هنا: أن اختلاف القراءتين، ليس مما يشق على العرب فعله، فهذا من سنن العرب ومجاريها في الكلام، وهو ما يسمى: الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة، فالعرب تفعل ذلك فتقول: "هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[٣]، قال الثعالبي: "والخرب نعت للجحر، لا نعت الضب، ولكن الجوار عمل عليه" [٤].

قلت: ولكن الذي لا تعرفه العرب هو الحكم المترتب على الاختلاف بين القراءتين، فهذا تعليم من الله لهم، ومن التوسعة عليهم في دينهم، كما وسع عليهم في لهجاتهم. وكذا في قوله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾[٥] في قراءتي الإثبات والحذف في ﴿لامستم﴾ فالعربي لا يشق عليه حذف الألف أو إثباتها، ولا يمكن أن يتصور أن بعض العرب لا تستطيع أن تلفظ بالألف حتى يخفف الله عليهم، فدل هذا أن لفظ الإنزال هنا على بابه وأن هذا النوع هو الذي اختلفت الصحابة فيه، وترافعوا إلى النبي ﷺ فحسن قراءة كل واحد منهم.

ومن باب الكناية والمخاطبة، والغيبة والرجوع من أحدهما للآخر كقوله تعالى: ﴿لا يعبدون إلا الله﴾[٦] حيث قرئ بالخطاب والغيب[٧] في شأن بني إسرائيل، فمن المعروف أن هذا الالتفات من سنن العرب وتفعله في كلامها[٨]، ولا يعقل أن العربي يشق عليه أن يقول: ﴿يعبدون﴾ و﴿تعبدون﴾ بل إن ما احتواه هذا الالتفات من أسرار القرآن في إخباره عن اليهود، ما لا طاقة للعرب لمعرفته؛ لأنه من علم الغيب أخبر به الله سبحانه وتعالى فلا مجال هنا للتهوين على العرب؛ لأن التلفظ بهما ميسور عليهم.

وفي قول الحق تبارك وتعالى: ﴿فأزلهما الشيطان﴾[٩] فقراءتا ﴿فأزالهما﴾ و ﴿فأزلهما﴾[١٠]، لا يخفى على العربي معنى ﴿أزال﴾ و﴿أزلَّ﴾ ولا يشق عليه التلفظ بأحدهما، ولكن من غير المعقول أن تكون هاتان الروايتان مما يشق على العربي التلفظ بها حتى ينزل التخفيف؛ فهما من علم الغيب وليس للعربي معرفة بهذه القصة أصلاً، حتى أخبر الله من شأنها، وهكذا في بقية ما ذكره العلماء من اختلاف وتغاير بين ألفاظ الوحي، وبعد هذا العرض نلفت الإنتباه إلى ما يلي:

---

(١)حرز الأماني للشاطبي، فرش سورة المائدة ، ص ٤٩.

(٢)انظر المدونة ١١٣/١، والكافي لابن عبدالبر ١٦٧/١، ومنار السبيل ٢٤/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٧٧/٢، والمجموع ١٤٧/١.

(٣)قال ابن جني : "أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري خرب وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر" ١٩٢/١.

(٤)فقه اللغة ٥٦٦/٢.

(٥) النساء:٤٣.

(٦) البقرة: ٨٣.

(٧)حرز الأماني، فرش سورة البقرة، ص ٣٧.

(٨)فقه اللغة ٥٦٩/٢.

(٩) البقرة ٣٦.

(١٠) حرز الأماني، فرش سورة البقرة ٣٧.

١- أن من يستدل بقصة عمر، وهشام رضي الله عنهما، وأنهما إنما اختلفا في اللهجة، فهذا غير صحيح؛ لأن العرب تعرف لغاتها ولهجاتها، ولم يعب عربي على عربي في لهجته، وما جرى به لسانه فكانت قريش على فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب في مواسم الحج، أو الأسواق، تخيروا من كلامهم، وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى ما طبعوا عليه من سليقتهم، فصاروا بذلك أفصح العرب، فلا بد أن يكون عمر وهشام رضي الله عنهما، قد اختلفا في كلمات مختلفة في السمع، لا أن يكون ذلك في تحقيق همزة، أو مد، أو إشمام، أو نقل، أو ...فهذا مسموع معروف لدى القبائل ويسمعونه من بعضهم في أسواقهم وأنديتهم وشعرهم.

٢- أن ما ذكره العلماء في المراد من الأحرف السبعة – والتي بلغت أربعين قولاً – لم تخرج عن القسم الثاني: مما لا يشق على العرب الإتيان به، غير خارج عن سننها ومجاريها في الكلام، وما ذكر في هذه الأقوال من القسم الأول هو الأقل على الرغم من أهميته وأصالته، وعمدته في الباب، إذ هو الركن الأعظم من الإذن بقراءة القرآن بسبعة أحرف؛ لذا فإن قول ابن جرير الطبري أن كل ما يقرأ به اليوم حرف واحد، وأن الستة الأحرف غير موجودة اليوم[١]هو الأقرب للصواب؛ لأنه لا يعقل أن يكون التخفيف والتهوين في شيء تعرفه العرب، وتستطيع أن تتكلم به، ولا يشق عليها مما قدمنا من القسم الثاني، وأن يكون ما يشق عليها النزر اليسير من القسم الأول من إدغام وإشمام واختلاس وتليين همزات وتحقيقها، ونقل، وعليه فلابد أن يكون التهوين اشتمل على أكثر من هذا إلا إنه لا علم لنا به ولم يصلنا منه شيء.

(١)جامع البيان ١/٤٣.

المطلب الثاني

الجمع العثماني للصحف، ومصير الأحرف السبعة

بعد أن توفي النبي ﷺ، وانتقل إلى الرفيق الأعلى، وتفرق الصحابة في البلدان، وكان زمن الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، وبالرجوع لسبب جمع عثمان رضي الله عنه للصحف تطالعنا الآثار الصحيحة بقصة الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، كأحد الأسباب المباشرة، لجمع خليفة المسلمين الصحف ونسخها في مصاحف، وتغير مسار القراءات، فقد أخرج الإمام البخاري[١] في صحيحه: "أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك.." [٢].

وعلى هذا الجمع نسأل ونقول: هل اشتملت المصاحف الجديدة على جميع الأحرف السبعة ؟.

فمن المعروف أن جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه للقرآن كان مشتملاً على جميع الأحرف السبعة التي نزلت، وسببه خشية أن يذهب القرآن بذهاب حملته. وأما جمع عثمان رضي الله عنه فكان سببه ما تقدم من اختلاف الناس في هذه الأحرف السبعة، حتى كَفَّرَ بعضهم بعضاً.

فذهب القاضي أبو بكر[٣] وجماعة من العلماء[٤] وتبعهم الإمام السخاوي[٥]، وبعض المتأخرين كالشيخ الزرقاني[٦] : "بأن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة[٧]، إلا أنهم اختلفوا في الاستدلال فرأى القاضي أبو بكر، أن الاختلاف الذي حدث في زمن عثمان رضي الله عنه، إنما وقع في أشياء لم تثبت عن الرسول ﷺ"،

ولم تقم بها حجة، مما حدا بخليفة المسلمين إزالتها، حيث قال: "القوم لم يختلفوا عندنا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه أخرى لم تثبت عن الرسول ﷺ، ولم تقم بها حجة، وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد، وما لم يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التأويل مع

---

(١) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، الحافظ ، صاحب الجامع الصحيح، مات سنة ٢٥٦هـ ، السير ٢٧٧/١٠.

(٢)كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن. حديث ٤٩٨٦.

(٣)محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني، من كبار علماء الكلام، توفي سنة ٤٠٣هـ. وفيات الأعيان، ٦٠٩/١.

(٤)ذكره ابن الجزري في النشر ٣١/١.

(٥) علي بن محمد بن عبد الرحمن الهمداني المصري الشافعي، عالم بالقراءات واللغة والتفسير، مات سنة ٦٤٣هـ ، الغاية ٥٦٨/١.

(٦) محمد بن عبد العظيم الزرقاني ، من علماء الأزهر، مات سنة ١٣٦٧هـ ، الأعلام ٢١٠/٦.

(٧)انظر كتاب الانتصار للقاضي أبي بكر، ١٠٤/١. وجمال القراء للسخاوي، ٤٨٩/١. ومناهل العرفان للزرقاني، ١٤٣/١.

التنزيل نحو:(والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر) [١]، و(فإن فاءوا فيهن) [٢] وأمثال هذا مما وجدوه في بعض المصاحف، فمنع عثمان رضي الله عنه من هذا الذي لم يثبت ولم تقم به حجة، وحرقه، وأخذهم بالمستفيض المعلوم من قراءات الرسول ﷺ"[٣].

ورأى الإمام السخاوي : "أن سبب جمع عثمان رضي الله عنه سد باب القالة، والدعوى بأن يدخل في كتاب الله شيء مما ليس فيه، أو أن في المصحف شيئاً لم يكتب، أو القراءة بالمعنى جائزة فلذلك جمع عثمان القرآن بجميع وجوه أحرفه السبعة ، فقال: "وإنما قصد- أي سيدنا عثمان رضي الله عنه- سد باب القالة، وأن يدعي مدع شيئا ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله عز وجل،أو يرى أن تغير لفظ الكتاب العزيز بغير ما هو بمعناه لا بأس به، فلما كتب هذه المصاحف وأمر بالقراءة بما فيها، لم يُمكِّن أحداً من أولئك أن يفعل ما كان يفعل" [٤].

وقال في موضع آخر: "فأراد عثمان رضي الله عنه أن يجمع القرآن كله بجميع وجوهه السبعة التي أنزل عليها سدا لباب الدعوى، وردا لرأي من يرى تبديل حرف منه بغيره" [٥].

وقال في الوسيلة[٦]: "الغرض بذلك سد باب القالة، وأن يزعم زاعم أن في المصحف قرآنا لم يكتب ولئلا يرى إنسان فيما كتبوه شيئا مما لم يقرأ به فينكره" [٧].

ورأى الشيخ عبد العظيم الزرقاني أن معنى وتحديد المراد من الأحرف السبعة هو فصل الخطاب في المسألة فالمستقرئ للأحرف يجد أنها تنحصر في سبعة أوجه، وبالرجوع إلى ماهو مكتوب وماثل بتلك المصاحف في الواقع يخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو"أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها"[٨].

قلت: ثم إني تدبرت رأي أصحاب هذا القول وسبب تعصبهم له وتركهم لقول الجمهور فتبين أنهم يرون أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة[٩] وعليه لا يجوز لكائن من كان أن يمنع القراءة بحرف أنزله الله وفي ذلك قال القاضي أبو بكر: " فأما أن يستجيز هو- أي سيدنا عثمان رضي الله عنه- أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله تعالى أنزله ويأمر بتحريقه والمنع من النظر فيه، و

---

(١) البقرة ٢٣٨.

(٢) البقرة ٢٢٦.

(٣)المرشد الوجيز لأبي شامة، ص: ١٤٢.

(٤)جمال القراء، ٤٨٨/١.

(٥)المصدر السابق ٤٨٩/١.

(٦)الوسيلة إلى كشف العقيلة، وهي شرح قصيدة الإمام الشاطبي (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) في الرسم.

(٧)ص: ١٠٩.

(٨)مناهل العرفان، بتصرف ١٤٢/١ ، ١٤٣.

(٩)ستأتي مناقشة هذه المسألة في المطلب الثاني من المبحث الثاني بإذن الله.

الاستنساخ منه ويضيق على الأمة ما وسعه الله تعالى ويحرم من ذلك ما أحله، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك" [١].

وأما أصحاب القول الثاني:

فهم جماهير العلماء من السلف، والخلف، وأئمة المسلمين، بأن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط [٢] ، ولا شك أن هذا القول هو الذي تركن إليه النفس، وأن الأحرف السبعة التي أخبر عنها ﷺ لم تشتمل عليها المصاحف العثمانية.

فمن جهة النقل :

نجد النصوص المتضافرة من أئمة الدين والعلم، قد أزالت كل غموض ولبس فيها، ومنها قول الإمام الطبري: "فإن قال فما بال الأحرف الستة غير موجودة .....أنسخت فرفعت.... أم نسيتها الأمة؟... قيل له: لم تنسخ فترفع ولا ضيعتها الأمة .... وخيرت في قراءته، وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت.... فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد"[٣].

وقال الإمام أبو العباس المهدوي[٤]: "فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة المخالفة لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن" [٥].

وقال مكي بن أبي طالب[٦]: " وإن سأل سائل فقال: ما السبب الذي من أجله جمع عثمان القرآن في مصحف على لغة واحدة وحرف واحد، وجمع الناس على ذلك" [٧]

وقال في موضع آخر: "فنعلم من ذلك كله تحقيق ما ذكرنا أن قراءة هؤلاء المشهورين جزء من الأحرف السبعة التي نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم" [٨].

وقال أبو شامة: "أصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إنما نحن عليه في وقتنا هذا من القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن" [٩].

---

(١)انظر المرشد الوجيز ص: ١٤٣، جمال القراء ٤٩٠/١، مناهل العرفان ١٤٢/١.

(٢)انظر النشر في القراءات العشر ٣١/١.

(٣)جامع البيان ٤٣/١.

(٤) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، أستاذ مشهور، ألف في التفسير، والقراءات، مات سنة ٤٣٠هـ الغاية ٩٢/١.

(٥)شرح الهداية، ص: ٢٠١.

(٦) مكي بن أبي طالب بن محمد التميمي ، إمام علامة ، محقق أستاذ المقرئين ، مات سنة ٤٣٧هـ الغاية ٣٠٩/٢هـ

(٧)الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٧٠.

(٨)المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٩)المرشد الوجيز، ص: ١٤٠.

وقال الإمام ابن العربي[١]: "سقط جميع اللغات والقراءات، إلا ما ثبت في المصحف، بإجماع من الصحابة وما أذن فيه قبل ذلك ارتفع وذهب، والله اعلم" [٢].

وقال الإمام ابن عبد البر[٣]:"وهذا يدلك على قول العلماء أن ليس بأيدي الناس من الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها، إلا حرف واحد وهو صورة مصحف عثمان، وما دخل فيها يوافق صورته من الحركات واختلاف النقط من سائر الحروف" [٤].

وقال الإمام ابن حجر: "وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد" [٥].

وحكى الإمام ابن الجزري إجماع الأمة على القول الثاني فقال: "وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط" [٦].

ومن جهة الاستدلال العقلي نجد:

١- أن سبب جمع القرآن في زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه يتعارض مع القائلين باشتمال المصاحف على الأحرف السبعة، فقول سيدنا عثمان رضي الله عنه : "... فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قالوا : فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقة، ولا يكون اختلاف، قالوا: فنعم ما رأيت" [٧].

ففي هذا أوضح الدلالة على:

١. أن القوم إنما اختلفوا فيما قرئ، ومما أنزل، وليس كما ادعى الباقلاني ومن تبعه بأن الاختلاف كان في أشياء لم تثبت عن النبي ﷺ، فلو كان ذلك كذلك لقال عثمان رضي الله عنه : قرئ كتاب الله بما لم يثبت، أو كلمة نحوها، وفي رواية أخرى:

"فإذا أهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام، فيكفر بعضهم

---

(١)محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي، من حفاظ الحديث، وصنف في التفسير والحديث، والفقه، توفي سنة ٥٤٣هـ. وفيات الأعيان، ٦١٩/١.

(٢)القبس، ص: ٤٦.

(٣)يوسف بن عبد الله النمري، القرطبي، الحافظ الفقيه العالم بالقراءات والحديث، توفي سنة ٤٦٣هـ، تذكرة الحفاظ، ٣٠٦/٣.

(٤)التمهيد، ٦٦/٤.

(٥)شرح صحيح البخاري، ٣٨/٩.

(٦)النشر في القراءات العشر، ٣١/١.

(٧)الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص: ١٠٦.

بعضاً" [١]. قلت: فهذا عين ما وقع للصاحبة في زمن النبي ﷺ فحسن قراءة المتخاصمين، فهل كان ذلك في أشياء لم تثبت أيضاً؟

وأخرج ابن أبي داود من طريق يزيد بن معاوية[٢] قال: "إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة[٣] في حلقة فيها حذيفة ... إذ هتف هاتف من كان يقرأ على قراءة أبي موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كنده ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله، واختلفا في آية من سورة البقرة قرأ هذا ﴿وأتموا الحج والعمرة للبيت﴾، وقرأ هذا ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾[٤]، فغضب حذيفة"[٥].

٢- تصريح حذيفة بأن يجعل القراءات واحدة، فقد أخرج ابن أبي داود بسنده إلى حذيفة قوله:"والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين لأمرته بجعلها قراءة واحدة"[٦] ، وقوله: "...أجل كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان، فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب"[٧].

٣- أن المصاحف لو كانت مشتملة على الأحرف السبعة، لما غضب عبد الله بن مسعود من فعل عثمان فهل يعقل أن يختلف القراء في حرفين، ثم يعيد رضي الله عنه هذين الحرفين مرةً أخرى للأمصار، فما يكون سيدنا عثمان رضي الله عنه بجمعه للصحف قد أفاد بفعله هذا فائدةً، ولعاد الخُلْفُ للمتمارين مرةً أخرى؛ لذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: "من استطاع منكم أن يغل مصحفاً فليغلل فإنه من غل شيئاً جاء بما غل يوم القيامة ... لقد قرأت القرآن من فِيِّ رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد صبي، أفأترك ما أخذت من فِيِّ رسول الله ﷺ"[٨].

٤- تصريح أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بأن المصاحف العثمانية لم تشتمل على جميع الأحرف عندما جاءه مصحف عثمان ليقيموه عليه ويترك مصحفه، فقال: "ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه". [٩]

فلو أن المصاحف الجديدة مشتملة على جميع السبعة، فما قيمة قول أبي موسى رضي الله عنه، وعلى أي وجه نخرجه ؟.

---

(١)شرح صحيح البخاري لابن حجر، ٢٣/٩.

(٢) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي ، تسلم الملك من بعد أبيه مات سنة ٦٤هـ ، السير ٨١/٥.

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي ، له صحبة قليلة، ورواية يسيرة، السير ٤٩٥/٤.

(٤) البقرة ١٩٦.

(٥)كتاب المصاحف، ص: ١١.

(٦)المصدر السابق، ص: ١٣.

(٧)المصدر السابق، ص: ١٤.

(٨)كتاب المصاحف، ص: ١٥.

(٩)كتاب المصاحف، ص: ٣٥.

٥- أن النفر الذين أرادوا قتل سيدنا عثمان رضي الله عنه كان مما نقموا عليه أنه محا كتاب الله في نظرهم فقال لهم: "أما القرآن فمن عند الله، إنما نهيتكم، لأني خفت عليكم الاختلاف فاقرؤوا على أي حرف شئتم" [١].

فالشاهد هنا: أن النهي عن قراءة بعض الأحرف لأجل الاختلاف الذي حصل، ثم سمح لهم بأن يقرؤوا إن أرادوا مما محيَّ، فعلى رأي الباقلاني ومن تبعه، كيف نوجه هذا الأثر؟.

٦- أن هذه المصاحف لو كانت مشتملة على السبعة الأحرف، لوجب أن يكتب سيدنا عثمان المصاحف سبع مرات.

٧- أنها لو كانت مشتملة على السبعة الأحرف، لكانت قراءة كل واحد من الأئمة السبعة الآن حرف من تلك السبعة، ولما احتاج العلماء إلى كثير عناء لتفسير حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف.

٨- أن قولكم موجودة كلها في المصاحف العثمانية، يؤدي ذلك إلى أن كل ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروك، وغير ثابت، وعليه فإن قراءة أبي عمرو البصري[٢]: ﴿وأكون من الصالحين﴾[٣]، يصدق عليها هذا عند هؤلاء، لأنها لم تثبت في مصاحف الأمصار كما صرح بذلك أئمة الشأن[٤].

٩- أن اختلاف رسم المصاحف ليحتمل قراءات أخر، دليل على عدم اشتمال المصاحف على الأحرف السبعة، وإلا فما فائدة اختلاف المرسوم؟.

١٠- أن أمر سيدنا عثمان رضي الله عنه لأهل الأمصار بتحريق مصاحفهم دليل على عدم اشتمال المصاحف الجديدة على السبعة، فلو كانت مشتملة، لكانت نسخاً مكررة لما بين أيديهم.

دعوى نسخ القراءات

يظن بعض المشتغلين بهذا العلم أن القراءات بعد الجمع العثماني والتي لم تثبت في المصاحف كانت مما نسخ بالعرضة، أو أنها مما لم يصح، أو لم تثبت، وسبب هذا القول هو ربطهم بين حديث العرضة الأخيرة وبين جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه، وفي هذا القول تهمة للصحابة رضوان الله عليهم، وقول بلا علم لما يلي:

١- أن قوله ﷺ: «أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أرى إلا حضر أجلي» [٥]. وما روى عن ابن سيرين[٦] قال: "كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن....فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرضة الأخيرة" [١].

---

(١)المصاحف، ص:٣٦.

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن مازن بن تميم، أحد القراء السبعة، مات سنة ١٥٤هـ، الغاية ١/٢٨٨.

(٣) المنافقون ١٠

(٤)انظر المقنع، لأ بي عمرو الداني، ص: ١١٧.

(٥)شرح صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل...، رقم ٤٩٩٧، ٤٩٩٨.

(٦) محمد بن سيرين الأنصاري، مولاهم البصري التابعي، أحد الفقهاء، مات سنة ١١٠هـ ، السير ٢١٤.

وما روى عن سمرة رضي الله عنه: "عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، ويقولون أن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة" [٢].

فكل ما أفادته تلك النصوص أنهم كانوا يرون، ويرجون أن تكون قراءتهم هذه موافقة للعرضة الأخيرة، فلا دلالة صريحة تفيد نسخ القراءات.

٢- أن القول بنسخ القراءات، أو أن الذي خرج بالجمع العثماني لم يصح، ولم يثبت فيه تهمة للصحابة رضوان الله عليهم، فمن المعلوم أن آخر عرضة كانت للنبي ﷺ في رمضان في السنة العاشرة، وجمع سيدنا عثمان للمصاحف كان سنة خمس وعشرين؛ لأن فتح إرمينية وأذربيجان كان في تلك السنة كما ذكر أهل التاريخ[٣]، لأنها كانت السبب في جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه للصحف كما تقدم، فهل يعقل أن زيدا، أو أُبَيًا، أو ابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، أو أحدا من الصحابة يتركون أمة محمد ﷺ تقرأ بشيء منسوخ أو غير ثابت أو لم يصح، مدة خلافة أبي بكر عامين وثلاثة أشهر، ومدة خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاثة عشر عاما، وعامين من زمن خلافة عثمان رضي الله عنه، فهذا يؤدي إلى أن الصحابة قد قصروا في بيان أمور الدين معاذ الله، وحاشاهم رضوان الله عليهم.

٣- شبهة أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يشهد العرضة الأخيرة، فلم يعلم بما بُدل و غُير من القراءات وكان ذلك السبب في عدم ضمه للجنة نسخ المصاحف وبالتالي عدم احتواء قراءته في الجمع العثماني، فرية عظيمة على هذا الصحابي الجليل ، فقد أخرج الإمام أحمد[٤] في مسنده عنه: "وقال رضوان الله عنه : وإن رسول الله ﷺ كان يعارض بالقرآن في كل رمضان، وإني عرضت في العام قبض فيه مرتين، فأنبأني أني محسن، وقد قرأت من فِيّ رسول الله ﷺ سبعين سورة"[٥].

وهذا ابن عباس رضي الله عنهما يشهد لابن مسعود بأن قراءته كانت آخر عرضة، فقد أخرج الحاكم[٦] في مستدركه من طريق مجاهد[٧]عن ابن عباس قال: أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد، قال: لا، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل، فلما كانت

---

(١)شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

(٢)شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر ١٥٣٨/٤.

(٤) الإمام أحمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني، الإمام حقاً شيخ الإسلام ، مات سنة ٢٤١هـ، السير ٤٣٤/٩.

(٥)المسند، ٤٠٥/١.

(٦) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، من أكابر حفاظ الحديث، صاحب المستدرك، مات سنة ٤٠٥هـ، تذكرة الحفاظ ٢٢٧/٣.

(٧) الإمام شيخ القراء والمفسرين ، روى عن ابن عباس وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم، السير ٣٧٧/٥.

السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن"[١]. قال الحاكم هذا حديث صحيح إسناده.

وقال ابن حجر:"وعند مسدد[٢] في مسنده عن طريق إبراهيم النخعي[٣] أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الأول، فقال: ما الحرف الأول؟ قال إن ابن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلماً فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة، فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الأول، فقال ابن عباس:إنه لآخر حرف عرض به النبي ﷺ على جبريل" [٤].

وقال ابن احجر : "وعند النسائي[٥] ... قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد- يعني عبد الله بن مسعود- قال: بل هي الأخيرة، إن رسول الله ﷺ كان يعرض على جبريل ... فحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل"[٦].

قال ابن حجر: "وإسناده صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين، فيصح إطلاق الآخرية على كل منهما"[٧].

قلت: ومن الأدلة أيضا ،صحة خبر كراهية ابن مسعود لجمع المصاحف، وتحريق ما سواها ومن ضمنها حرف ابن مسعود، وفي ذلك قال رضي الله عنه: "من استطاع منكم أن يغل مصحفا فليفعل فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة، ثم قال عبد الله: لقد قرأت القرآن من فِيّ رسول الله ﷺ سبعين سورة، وزيد صبي أفأترك، ما أخذت من فِيّ رسول الله ﷺ"[٨].

فهل يعقل أن يكون حرفه مما نسخ وغير وبدل، أو مما لم يصح أو لم يثبت،ويغضب ابن مسعود هذا الغضب؟ وعلى أقل تقدير أن يخبره عثمان رضي الله عنه بأن حرفك قد نسخ بالعرضة الأخيرة.

٤- أن ما نسخ وبدل وغير في العرضة الأخيرة من القرآن قد علمته الصحابة، وتركت قراءته، في زمنه، لا أن تمضي خمسة عشر عاماً إلى زمن الخليفة الراشد، فيتبين ذلك، وهب أن سبب جمع المصاحف لم يحصل، ولم يجمع سيدنا عثمان المصاحف، فهل يعقل أن نقرأ بما نسخ إلى يومنا هذا، فهذا محال؟!

---

(١)المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، رقم الحديث ٣٢/٢٩٠٣. قال ابن حجر إسناده حسن، شرح البخاري، ٥٦/٩.

(٢) مسدد بن مسرهد بن مسربل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، مات سنة٢٢٨هـ، السير ٢٤٦/٩.

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، فقيه حجة، مات سنة ٩٦هـ، غاية النهاية ٢٩/١.

(٤)شرح صحيح البخاري ٥٦/٩.

(٥) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخرساني الحافظ القاضي، صاحب السنن ، مات سنة ٣٠٣هـ، تهذيب التهذيب ٣٦/١.

(٦) ذكر ذلك الإمام بن حجر في شرح صحيح البخاري ٥٦/٩.

(٧)شرح صحيح البخاري، ٥٦/٩.

(٨)كتاب المصاحف، للسجستاني. ص: ١٥.

٥- أنه على ضوء ما تحرر سابقاً في زمن نزول القراءات ما بين العام الثامن سنة إسلام هشام بن حكيم ، وحتى سنة تسع وهو زمن الوفود لقبائل العرب على رسول الله ﷺ ودخولها في الإسلام، وأن آخر عرضة كانت لنبينا ﷺ سنة عشرٍ من الهجرة، فمن غير المعقول أن يستأذن رسول الله ﷺ ربه ويراجعه ليهون على أمته في قراءة كتاب ربها، ثم يأتي هذا النسخ السريع لها، ويطلب بعد ذلك من القبائل أن تكف عن القراءة بها، فهذا لا يتصور أن يعود رسول الله صلى الله عليه وسلم في هبة ونعمة خص بها أمته.

٦- أنه لو فرضنا جدلاً أن هناك نسخاً، فما هي الفائدة المرجوة من نسخ رحمة، وسعة أنزلها الله على عباده؟، ثم يقطع الله تلك الرحمة؛ وقد نهانا الشارع الحكيم أن نعود في هبة وهبناها لأحد من المسلمين، فما بالك بعموم المسلمين.

٧- أنه من المعروف أنه لا يقع نسخ إلا في الأمر، أو النهي، وهذا أمر مجمع عليه كما ذكر الأصوليون[١]، وشأن القراءات ليس فيه أمر و نهي، بل هو ممنوع أن يأمر الله بأمر، وينهى عنه في حرف آخر بإجماع علماء الأمة، وكل ما وجدناه في القراءات هو من لهجات العرب، وسننها ومجاريها في الكلام.

٨- أن غاية ما في النسخ هو توخي المصالح للأمة، وكذلك الأحرف السبعة، فرفع يسر لا تقوم ألسنة العرب إلا به في قراءة كتاب ربها يعد عسراً.

٩- أنه لا نسخ إلا بنص صريح، فمات النبي ﷺ، وقد قال لابن مسعود في آخر عرضة: "أحسنت، أحسنت".

١٠- أن النسخ لا يتحقق إلا مع التعارض، والأحرف السبعة لا تعارض فيها، كلها من عند الله، وكلها شاف كاف.

١١- أنه على افتراض النسخ، فقد ذكر الأصوليون[٢]: أنه إذا قال الصحابي هذه الآية نسخت لم يقبل منه، حتى يخبر بماذا نُسخت، وقد عُدم عندنا القائل، والمنسوخ، والناسخ.

١٢- أن دعوى النسخ قائمة على القياس والعقل دون النقل المجرد.

١٣- أن الناسخ للقراءات هو الرسم العثماني، فأصبحت الأحرف الستة كأنها منسوخة، ولم يكن ذلك بأمرٍ من النبي ﷺ .

١٤- تصريح علماء الأمة بأنها لم تنسخ، ولم ترفع، قال ابن جرير الطبري: "فإن قال قائل: فما بال الأحرف الستة غير موجودة؟ ... وقد أقرأهن رسول الله ﷺ أصحابه، وأمر بالقراءة بهنَّ، وأنزلهنَّ

---

(١)شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، لابن النجار ١٦٤/٣.

(٢)المصدر السابق، ٥٦٨/٣.

الله من عنده على نبيه ﷺ، أنسخت فرفعت، فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهن الأمة؟ فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه أم ما القصة في ذلك؟.

قيل له: لم تنسخ ولم ترفع، ولا ضيعتها الأمة، وهي مأمورة بحفظها..." [1].

وقال مكي: "وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزلها بالقرآن بالإجماع على خط المصحف" [2].

---

(١)جامع البيان، ١/٤٣.

(٢)الإبانة عن معاني القراءات، ص: ٣٦.

التعريف بمصطلح الاختيار في القراءات

أولاً : الاختيار:

من حيث اللغة: هو الاصطفاء[١] والاجتباء[٢]، وتكلف طلب ما هو خير[٣].

من حيث الاصطلاح: عرفه العلماء بتعريفات متقاربة إليك واحداً منها:

قال الإمام القرطبي[٤]: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة وذلك أن كل واحد منهم اختار، فيما روى، وعلم وجهه من القراءات، ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير[٥].

ثانياً : القراءات :

من حيث اللغة : القراءات : جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءةً ، وقرآناً ، بمعنى تلا، فهو قارئ[٦].

من حيث الاصطلاح: قال الإمام الزركشي[٧]: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف، وتشديد، وغيره".[٨]

وقال الإمام ابن الجزري[٩] : " فهو العلم الذي يعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله".[١٠]

---

(١) جامع البيان للطبري ١٨٥/٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٠/١١.

(٣) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١٩٨/٨.

(٤) الإمام العلامة المفسر محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، صاحب التصانيف، مات سنة ٦٥٦هـ، سير أعلام النبلاء ١٠١/١٧،

(٥) جامع الأحكام ٨٢/١.

(٦) القاموس المحيط للفيروز أبادي ، مادة قرأ .

(٧) محمد بن عبد الله بن بهادر، الزركشي التركي الأصل، من أعلام القرآن والحديث وأصول الدين، توفي سنة ٧٩٤هـ، الدرر الكامنة لابن حجر ٣٩٧/٣.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٢٦٦/١.

(٩) محمد بن محمد بن محمد الجزري، أخذ عن الخباز وابن السلار وابن اللبان، خاتمة المحققين، مات سنة ٨٣٣هـ، غاية النهاية ٢٤٧/١.

(١٠) منجد المقرئين ، ص ٣.

وقال البنا[١] : "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع".[٢]

ويرى الباحث أن علم القراءات من حيث طبيعته: "اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف[٣] من الآية[٤] من سور القرآن الكريم سواء كان ذلك الحرف مما أذن به للعرب تيسيراً عليهم من لغاتهم ولهجاتهم بإقرار من النبي صلى الله عليه وسلم مما يسمى بالأصول، ولا يعسر عليهم النطق به مما يسمى بالفرش"[٥].

(١) أحمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين البنا، برع في علم القراءات ، أخذ عن الشيخ المزاحي ، مات سنة ١١١٧هـ، معجم المؤلفين ٧١/٢.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ٧/١.

(٣) سواء كان ذلك الحرف بنقصٍ أو زيادة، أو كلمة بتمامها أو حركة أو سكون ....

(٤) حتى نفرق بين القرآن والقراءات خلافاً لمن قال أنهما حقيقة واحدة وسيأتي بيان ذلك بإذن الله.

(٥) لأن القراءات على قسمين كما سيأتي تفصيلها، إما لهجات وألسن للعرب لا تستطيع قراءة كتاب ربها إلا بها وهو الركن الأعظم لنزول القراءات، وإما ما لا يعسر على العرب النطق به ك (مالك يوم الدين) و (ملك يوم الدين) و(أنجانا) و(نجانا).

المبحث الثاني: نشأة الاختيار

المطلب الأول : صفة القراءات، وهيئتها في زمن النبي ﷺ والصحابة وحتى زمن الاختيار:

ثم استمرت القراءات يأخذها العلماء بعد جمع عثمان لها جيلاً بعد جيل، حتى جاء عهد الاستقرار باختيارات علماء القراءات وحتى زماننا هذا ، وقبل أن نبين نشأة الاختيار لابد من الوقوف على شبهة استحكمت عند كثير من المشتغلين بعلم القراءات، ممن لا علم لهم بتاريخ القراءات، وأحوالها، وسننها، وأيامها شبهةُ صفة القراءات، وهيئتها، وطريقة أدائها للقراء؛ وظنوا أن هذه الصفة، والهيئة، والطريقة التي نحن عليها اليوم بأن قراءة كل إمامٍ من الأئمة العشرة أصولاً وفرشاً كما هي كذلك، في زمن النبي ﷺ وأخذها عنه الصحابة الكرام كذلك، ثم التابعون ثم أتباعهم، وأن الأمة كذلك تناقلتها، حتى وصلت للقراء، ومن بعدهم إلى زماننا هذا، بتلك الصفة والهيئة والطريقة، وأن القول بغير هذا، أو مجرد الظن بغير هذه الصفة، والهيئة لمسار القراءات هو طعن في هذا العلم الشريف، وطعن في كتاب الله، وطعن في أسانيد القراء والرواة، وطرقهم.

والحق لمن تتبع مسيرة القراءات، وتاريخها، ونظر في نصوص العلماء، ووقف عندها يجد خلاف ذلك التصور المستحكم عند تلك الطائفة، فهذه الهيئة، والصفة، والطريقة التي نحن عليها اليوم للقراء، إنما كانت متأخرة، ولم تكن في زمن النبي ﷺ، ولا زمن صحابته الكرام، وإنما كانت نشأتها بهذه الصفة والهيئة والطريقة في زمن اختيار القراء لتلك الحروف المأثورة المسندة إلى رسول الله ﷺ فعهد تنزل القراءات كما مرَّ معنا كان، لأمة أمية تقرأ كتاب ربها بلسانها الذي جبلت عليه، وبلهجاتها التي أذن الله لهم بإقرار من النبي صلى الله عليه وسلم إجابة لدعوة نبيه، ورحمة بهذه الأمة، فمن العسر عليهم أن يلزمهم النبي ﷺ بهيئة ، وصفة كالتي نعرفها اليوم فليس هذا من اليسر عليهم ولما كان لطلب النبي ﷺ من ربه التخفيف معنىً ، ومن خلال ما حدث للصحابة رضوان الله عليهم من اختلاف الحروف بينهم، فإنما كان اختلافهم في حروف بعينها، وألفاظ مختلفة في السمع أو المعنى، وهذا الذي دلت عليه تلك النصوص، ولم يكن اختلافهم في صفة الأداء ، والطريقة فلا يتصور بل ولا يعقل أن رسول الله ﷺ عندما حسن وصوّب قراءة المتخاصمين إنما كان في كيفية القراءة، وصفتها من ترتيب وجه على آخر وامتناع وجه على آخر، فهذا غير وارد عند علماء الأمة، وإنما صوب رسول الله ﷺ ألفاظاً اختلفوا فيها، وفي نطقها، ثم قال لهم : كل شاف كاف، فلا يعقل أن نقول لذلك العربي الذي لا يحسن إلا الإدغام في المتماثلين والمتقاربين عليك أن تترك لغتك هذه ولهجتك وتتحول إلى الإظهار فهذا يتعارض مع رواية الإدغام فهذا عسرٌ على تلك القبائل لا تقرأ بالخطاب، أو الغيب في لفظ كذا إ ذا قرأت بكذا، فهذا عسر لا يسر، ومضاد لأصل التنزيل، أو أن نقول للقبائل التي ورد عنهم السكت في أل وشي يمتنع عليكم إذا سكتم على هذه الألفاظ ألا تقفوا على الهمز إلا بكذا وكذا، أو أن نقول للقبائل التي لا تهمز، يجب عليكم في حالة مد المنفصل أن تنطقوا بالهمز، وأن تغيروا ألسنتكم، فهذا محال ، فالعربي على سليقته، ولهجته لا يعرف ترتيباً، ولا تأليفاً كالذي عند القراء

المتأخرين، فمن المستبعد أن ننزل ما نحن عليه اليوم من هيئة القراءات، وصفاتها، ونظن أنها كذلك وردت عن رسول الله ﷺ، فهذه الصفات، والهيئات كانت في زمن الاختيار، والتأليف للقراءات كما سيأتي، وأما صفة وهيئة القراءات في زمن النبي ﷺ، وصحابته الكرام هي عبارة عن تلك الألفاظ المنزلة، المتغايرة في السمع والمعنى، أو السمع دون المعنى، ... والتي لا يترتب على نطقها قيد، ولا شرط سابق أو لاحق — كما هو حالنا اليوم — فهي أشبه ما تكون بحبات اللؤلؤ والمرجان، كل لفظ مستقل بذاته غير مفتقر لغيره للنطق به أصولاً وفرشاً، مثبتة بسند صحيح إلى رسول الله ﷺ أخذته الصحابة الكرام عنه، ثم التابعون، وتناقلتها الأمة هكذا، حتى وصلت تلك الألفاظ المسندة المثبتة عن رسول الله ﷺ إلى زمن الاختيار، والاصطفاء.. والتأليف، كما سيأتي بيانه.

- فلو أن القراءات كانت لها هذه الهيئة، والصفة في زمن التنزيل، لما اختلف العلماء في تفسير حديث الأحرف السبعة؛ لأن هذا القول سيؤدي إلى أن تكون هذه القراءات التي بين أيدينا هي الأحرف السبعة. وهكذا وصلت بتلك الهيئة والصفة.
- أن القراءات لو كانت بهذه الهيئة، والصفة زمن نزولها، لما أفاد سيدنا عثمان بجمعه للمصاحف فائدة، ولما كان للرسم قيمة، فكيف يطرح شيئاً ذا صفة وهيئة منتظمة؟ وكيف يجمع شيئاً له حده ومطلعه ، ومنتهاه.
- أنها لو كانت كذلك، فما هي قيمة الاختيارات عند القراء، وكيف سيكون ذلك الاختيار؟ وماهو معناه؟ فهل الاختيار سيكون في شيء له صفة وهيئة وحد ومطلع، فالاختيار في عرف العلماء يضاد هذه الهيئة والصفة.
- أنها لو كانت كذلك لاشترك بعض القراء في قراءة الآخر، ولقرأ حمزة مثلاً ونافع نفس القراءة، لأنها كذلك وصلتهم منظمة مؤلفة ، ولكن اختلاف القراء فيما بينهم دليل على عدم وجود تلك الهيئة والصفة التي نحن عليها اليوم.

فظلت الأحرف السبعة التي أخبر المصطفى ﷺ أن القرآن نزل عليها مدة حياته وحياة الصحابة بعده، حتى زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه وزمن التابعين .

ومن خلال ما سبق ذكره من جمعه للصحف، وجمع الناس على حرف واحد على الأصح من أقوال العلماء المعتبرين، وإخراج كثير من أحرف الخلاف، ظلت تلك الحروف بتلك الصفة، والهيئة التي كانت عليها في زمن النبي ﷺ ، إلا أنها بعد الرسم العثماني، أصبحت القراءة بما وافق المصحف منها فقط، بإجماع من الصحابة لا لفساد تلك الأحرف، أو نسخها، أو عدم ثبوتها، ولكن حسماً لمادة الخلاف بين المسلمين، ودرءاً لفتنة دارت رحاها بينهم.

ثم انتقلت حروف الخلاف جيلا بعد جيل، وكثر القراء، وتفرقوا في البلاد وخلفهم أمم بعد أمم، وفي ظل تلك الكثرة الكاثرة من الحروف، وكثرة مشايخ الإقراء في أقطار العالم الإسلامي، وفي عصر اتباع التابعين، بدأ علم القراءات يأخذ مساراً جديداً، إذا نشأ ما يعرف بالاختيار لحروف القرآن؛ وكان سببه

تجرد بعض العلماء للقراءة والإقراء، سواء كان ذلك بتصنيف كتب القراءات وجمعها، وحمل الناس على الأخذ بها، أم بلزومهم تلك الحروف والدوام عليها، ردحاً من الزمان، حتى تصبح تلك الحروف صفة لازمة لذلك القارئ، يعرف بها، وتنسب إليه، فأصبح علم القراءات بتجرد أولئك القراء عِلماً مستقلاً بذاته، له رجاله وكتبه بعد أن كان يروي تلك الحروف الفقهاء والمحدثون والمفسرون، ومن جملة أصحاب الاختيار بقسميه : نصر بن عاصم(١)،وابن عامر(٢) ، وابن كثير(٣)،وابن محيصن(٤)،وعاصم(٥)، وابن أبي إسحاق(٦)،والإمام نافع(٧)،وأبو جعفر، ولم تقف تلك الاختيارات عند زمن معين، بل كانت تظهر بظهور جهابذة العلماء في كل مصر من أمصار المسلمين وكان من جملة أصحاب الاختيارات بعد هؤلاء ومن أبرزهم الإمام أبو عمرو البصري(٨)، وحمزة،وخلف العاشر(٩)، والكسائي(١٠) ، والعتكي(١١) ، ويعقوب(١٢)، وأبو عبيد القاسم(١٣)، والحلواني(١٤)، وابن سعدان(١٥)، وابن جرير الطبري، وابن شنبوذ(١٦) .

وغيرهم كثير من أئمة القراءة، والإقراء في أمصار المسلمين، حتى إذا كانت المائة الرابعة، قيض الله سبحانه وتعالى الإمام ابن مجاهد، شيخ الصنعة، والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في العالم الإسلامي باختيار سبعة قراء من قراء الأمصار فألف كتابه السبعة، وبين فيه ما وصل إليه حال القراءات والإقراء، من اضطراب، والتباس الصحيح بالسقيم، وأن من القراء المعتمد على حفظه، فلا يلبث مثله أن ينسى، ومنهم من يعرب قراءته.. ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون مبتدعاً، وقد صدق ابن مجاهد، فهذا ابن شنبوذ، أحد كبار القراء المعاصرين لابن مجاهد ممن له اختيارات إلا أنه شذ عن الجماعة، فزعم أن كل ما صح

---

(١) نصر بن عاصم الليثي الدؤلي البصري النحوي، أول من وضع العربية، مات سنة ٩٠هـ ، غاية النهاية ٣٣٦/٢.

(٢) عبد الله بن عامر اليحصبي، قاضي دمشق ، من التابعين ، أحد القراء السبعة ، مات سنة ١١٨هـ ، الغاية ٤٢٣/١.

(٣)عبد الله بن كثير الداري ، أحد القراء السبعة ، من التابعين، مات سنة ١٢١هـ، غاية النهاية ٤٤٣/١هـ.

(٤) محمد بن عبد الرحمن السهمي مولاهم المكي، له اختيار خرج به عن إجماع أهل بلده، مات سنة ١٢٣هـ، غاية النهاية ١٦٧/٢.

(٥) عاصم بن أبي النجود،مولى نصر بن قعين الأسدي، يكنى بأبي بكر من التابعين، مات سنة ١٢٧هـ ، الغاية ٣٤٦/١.

(٦) عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي، أحد أوائل من وضع علم النحو، مات سنة ١٢٩هـ الغاية ٤١٠/١.

(٧) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم، أحد القراء السبعة، ثقة ، مات سنة ١٦٩هـ، الغاية ٣٣٠/٢.

(٨) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن مازن بن تميم، أحد القراء السبعة، مات سنة ١٥٤هـ، الغاية ٢٨٨/١.

(٩) خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي البزار ، أحد القراء العشرة وأحد رواة حمزة، ثقة، مات سنة ٢٢٩هـ، الغاية ٢٧٢/١.

(١٠) علي بن حمزة النحوي مولى بني أسد، هو أحد القراء السبعة ، يكنى بأبي الحسن ،مات سنة ١٨٩هـ ، الغاية ٥٣٥/١.

(١١) هارون بن موسى الأعور العتكي البصري، علامة صدوق نبيل ،مات قبل ٢٠٠هـ، الغاية ٣٤٨/٢.

(١٢) يعقوب بن إسحق الحضرمي، أحد القراء العشرة، عالم بالعربية ووجوهها، مات سنة ٢٠٥هـ ، الغاية ٣٨٦/٢.

(١٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، له هيبة ووقار ، ديناً ورعاً ثقة، السير ٤٩٠/١٠.

(١٤) أحمد بن يزيد الحلواني أبو الحسن ، صدوق متقن ، مات سنة ٢٠٥هـ، الغاية ١٤٩/١.

(١٥) محمد بن سعدان الكوفي النحوي، إمام كامل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، مات سنة ٢٣١هـ ، الغاية ١٤٣/٢.

(١٦) محمد بن أحمد أبو الحسن ابن شنبوذ البغدادي ثقة صالحاً متبحراً ، مات سنة ٣٢٨هـ، الغاية ٥٢/٢.

عنده في العربية، وصح سنده، فقراءته جائزة في الصلاة وفي غيرها، قال ابن الجزري : "كان يرى جواز القراءة بالشاذ، وهو ما خالف رسم المصحف" [١] ..

وكذا ابن مقسم[٢] صاحب الاختيارات، كان يرى جواز القراءة بما وافق المصحف والعربية، وإن لم يكن لها سند[٣].

وهذا هارون بن موسى العتكي أول من صنف في الحروف وتتبع الشاذ منها، قال عنه أبو حاتم السجستاني[٤] : "وكان من القراء، فكره الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألفها، وذلك أن القراءة إنما يأخذها أمة عن أفواه أمة، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من وراء وراء"[٥].

وقال عنه الأصمعي[٦]: "وكان ثقة مأموناً، قال : وكنت أشتهي أن يضرب لمكان تأليفه الحروف".[٧]

وفي ظل تلك الكثرة الكاثرة من الاختيارات، والقراء، والحروف، واختلاط الحق بالباطل، والصحيح بالسقيم، قام الإمام ابن مجاهد، بعمل جليل، ونهض بالعبء الثقيل، فحفظ على الأمة حروف الخلاف باختيار الأئمة السبعة، وكتب الله لكتابه القبول في الأرض، حتى أجمعت العامة والخاصة على اختياره السبعة القراء.

قال الإمام القرطبي : "وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه من القراءات .. فاستمر الاجماع على الصواب وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب وعلى ذلك الأئمة المتقدمون والفضلاء المحققون[٨].

مفهوم الاختيار، شرطه وضابطه، والأدلة عليه :

بين العلماء مفهوم الاختيار، وأن كلمة "اختيار" لا تعني الابتداع، ولا الاختراع في القراءة، بل تعني أن كل قارئ اختار، واستحسن أحرفاً، صحت عنده، وثبتت عن مشايخه، وقويت حجتها لديه، فاختارها، وقدمها على غيرها، فأصبحت تلك الحروف، صفة لازمة له، فنسبت إليه بعد ذلك، قال الإمام القرطبي : "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما رَوَى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع ، وحرف ابن كثير"[٩].

---

(١) غاية النهاية ٢/٥٢.

(٢) محمد ين الحسن بن يعقوب البغدادي، مشهور بالضبط والإتقان ، عالم بالعربية ، مات سنة ٣٥٤هـ ، الغاية ٢/١٢٣.

(٣) غاية النهاية ٢/١٢٣.

(٤) الإمام العلامة ، سهل بن محمد بن عثمان ، المقرئ النحوي اللغوي الإمام العلامة مات سنة ٢٥٠هـ، السير ١٠/١٩٨.

(٥) المرشد الوجيز، لأبي شامة ص : ١٨١.

(٦) عبد الملك بن قريب أبو سعيد البصري الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار، مات سنة ٢١٥هـ ، غاية النهاية ١/٤٧٠.

(٧) المرشد الوجيز :ص : ١٨١.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ، ١/٨٢.

(٩) الجامع لأحكام القرآن ، ١/٨٢.

وقال الإمام ابن الجزري : "وكذلك إضافة الحروف، والقراءات إلى أئمة القراءة، ورواتهم المراد بها: أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقُصد فيه، وأُخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"[١].

وقال الإمام ابن مجاهد: "وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين، أجمعت العامة والخاصة على قراءته، وسلكوا منها طريقه، وتمسكوا بمذهبه"[٢] .

وقال مكي : "وهؤلاء الذين اختاروا، إنما قرؤوا بقراءة الجماعة وبرواياتهم، فاختار كل واحد منهم مما قرأ وروى، قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره"[٣] .

قلت: فلو أن هذه القراءات التي وصلت إلينا الآن، كانت بصفتها وهيئتها هذه منذ زمن النبي ﷺ لما كان للاختيار معنىً، وفي أي شيء يكون الاختيار؟ ولَمَا عُقد لابن شنبوذ مجلس أدب فيه، ولما أسقط الناس اختيار ابن مقسم، وكيف تكون هذه القراءات التي بين أيدينا اليوم، لها نفس الصفة والهيئة في أدائها منذ زمن النبي ﷺ ، ثم يختلف أهل الأمصار في أحرف القراءات ويكفر بعضهم بعضاً؟.

فدل هذا أن الاختيارات، وكثرتها كانت دائرة فيما صح من أحرف الخلاف كل إمام يروي عمن أخذ، فيلتزم تلك الحروف بهيئة وصفة يختارها هو أصولاً وفرشا، ويداوم عليها مدة حياته، فتحمل عنه؛ لذا قال الإمام مكي بن أبي طالب : "وإنما الأصل الذي يعتمد في هذا : أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي بُني عليه قبول القراءات عن سبعةٍ، أو سبعة آلاف، فاعرفه وابن عليه"[٤].

شرط الاختيار:

من خلال ما سبق ومن خلال تراجم أصحاب الاختيارات، يتضح لنا أن شرط الاختيار الواجب توافره في الإمام هو:

١- أن يكون مجمعاً عليه من أهل مصره، علماً وعملاً وتقوى وصلاحاً .

٢- أن يكون ضابطاً محققاً ، عالماً بالقراءات، ناقداً للآثار.

٣- مداومته على ذلك الاختيار متجرداً له مدة حياته، حتى يعرف به، وينسب إليه.

---

(١) النشر في القراءات العشر ٥٢/١.

(٢)كتاب السبعة ، ص ٤٩.

(٣)الإبانة ص ١٠٣.

(٤) الإبانة ص : ١٠٣.

ضابط الاختيار :

أن يكون اختياره غير خارج عما أجمع عليه العلماء من أحرف الخلاف الموافق للرسم، واللغة، وصحة الإسناد.

الأدلة على أن القراءات بصفتها وهيئتها التي بين أيدينا هي من اختيارات القراء، ولم تكن كذلك في زمن النبي ﷺ وصحابته:

١- قول الإمام نافع : "قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته".[١]

وفي رواية عن ابن مجاهد : "قال نافع : فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذ فيه واحد فتركته، حتى ألفت[٢] هذه القراءة في هذه الحروف[٣].

٢- قول الإمام مكي بن أبي طالب عن سبب اختلاف القراء فيما يحتمله خط المصحف: " فاختلف النقل لذلك، حتى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة .. واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ، ويترك. إلى أن قال : "وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختار من قراءته، ومن قراءته غيره قراءةً".

٣- أن معنى كلمة "اختيار" تضاد كون هذه الأحرف كانت في زمن النبي ﷺ بهذه الصفة، والهيئة التي نحن عليها اليوم، وعليه فلا قيمة للاختيار، ولا لأصحابه، ولما سمعنا بهذا اللفظ.

٤- أن سبب نزول القراءات، ورخصة القراءة بها من التوسعة على العرب في قراءة كتاب ربها يتعارض مع هذه الهيئة، والصفة في ذلك الوقت؛ حيث اشتملت تلك الحروف على الخلف للقارئ بالإظهار تارة والإدغام تارة، أو بالهمز وتركه، والإشمام وتركه، فكيف سيتمكن ذلك العربي الذي سهل الله عليه باستعمال لغته لقراءة القرآن بترك الهمز تارة ونطالبه بالهمز أخرى، فهذا عسر يغلب يسرين ولعاد الأمر إلى الصعوبة والتكلف.

٥- أن القراءات بهذه الصفة، والهيئة لو كانت كذلك في زمن النبي ﷺ لما كان لاختلاف الرواة عن شيوخهم سبيل، فكل إمام له أكثر من راوي، وكلٌ؛ انطلق وهو يخالف صاحبه، فلو كانت بتلك الصفة لنقلها رواة الأئمة السبعة كشيوخهم ولما اختلف اثنان.

---

(١) الإبانة ص : ٩٥ .

(٢) أي : جمعت

(٣) كتاب السبعة ص : ٦١.

٦- أن قولكم بأن القراءات بهذه الصفة وهذه الهيئة كانت كذلك في زمن النبي ﷺ يؤدي إلى أن تكون هذه القراءات السبع هي الأحرف السبعة التي أخبر ﷺ بأن القرآن نزل عليها، ولوجب على جميع القراء معرفتها، ولما حصل بينهم اختلاف في روايتها، وأن اختلاف علماء الأمة في تفسير حديث "أنزل القرآن على سبعة أحرف" لا قيمة له، ولصار اختلافهم لا معنى له، وبين أيديهم تلك القراءات بتلك الهيئة والصفة منذ زمن النبي ﷺ ففي أي شيء يختلفون؟

٧- قول ابن مجاهد : "وكان علي بن حمزة الكسائي ، قد قرأ على حمزة، ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة، وقراءة غيره ، قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم[١].

٨- "قول وهب بن جرير[٢]: "قال : قال لي شعبة[٣]: تمسك بقراءة أبي عمر، فإنها ستصير للناس إسناداً".[٤] وفي رواية أخرى : "انظر ما يقرأ به أبو عمرو مما يختار لنفسه، فاكتبه فإنه سيصير للناس إسناداً".[٥]

قلت : وقد صدق الإمام شعبة، فها نحن اليوم نقرأ بقراءة أبي عمرو البصري، وبقية الأئمة، وأصبحت لنا إسناداً، فهل يعقل أن تكون القراءات على صفة وهيئة منذ زمن النبي ﷺ ولا يعلمها أحد، حتى يأتي هؤلاء السبعة فيخرجوها لنا، ثم ما قيمة كلام شعبة لو أن القراءات التي بين أيدينا اليوم ، وردت كذلك عن النبي ﷺ؟

٩- قول الأصمعي: "قال لي نافع تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفاً"[٦] .

١٠- قول الإمام حمزة : "ما قرأت حرفاً إلا بأثر.."[٧] ولم يقل ما قرأت صفة وهيئة هذه الحروف، فدل على أن الذي وصلهم هي حروف عن أشياخهم، فنظروا فيها فاختاروا ما شاءوا منها ، حتى نسبت إليهم .

١١- قد يستدل بعض من يرى أن صفة القراءات التي نحن عليها اليوم ، بأنها كذلك أيضاً في من النبي ﷺ برواية ورش عن نافع، وأن أحداً لم يروها غيره، بتلك الصفة. قلت: فهذا الاستدلال باطل من جهتين، الأولى : معارضتها لأقوال الإمام نافع ، وأنه صرح بقراءته على سبعين من

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ٨٢/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ٨٢/١.

(٣) كتاب السبعة ص : ٧٨.

(٤) وهب بن جرير بن حازم ، أبو العباس الأزدي، روى عن أبيه ، وعن شعبة ، توفي سنة ٢٠٦هـ ، الغاية ٣٦٠/٢.

(٥) كتاب السبعة ٨٤.

(٦) كتاب السبعة ص : ٨٢ .

(٧) المصدر السابق

التابعين حتى ألف قراءته هذه ، وأنه ترك سبعين حرفاً من شيخه أبي جعفر، والثانية: أن هذه الرواية عن نافع لو كانت كذلك منذ زمن النبي ﷺ بهذه الهيئة والصفة، لما تجشم ورش، الصعاب، ورحل من مصر إلى المدينة لطلب تلك الرواية، ولاكتفى بقراءتها على مشايخ بلده؛ لأنها وصلتهم أيضاً كذلك وكيف يختص بها نافع وحده، وهل كانت غائبة عن الأئمة الباقين حتى يخرجها لنا الإمام نافع؟ فدل هذا أن ورشاً، طلب الإسناد في اختيار الإمام نافع في تلك الرواية، التي اشتهرت عنه.

١٢- أن من تتبع أسانيد الأئمة، وجدها على قسمين الأول: من الإمام فصاعداً وحتى وصولها إلينا، الرجل يأخذ عن الرجل، والثاني: من الإمام وإلى مشايخهم حتى النبيﷺ تجد أكثر من رجل في كل طبقة قد أخذ عنهم هؤلاء العشرة، الحروف المجردة في إشارة أن قراءة تلك الأحرف بتلك الصفة من اختيارهم.

وهنا لابد من وقفة تتعلق بالاختيار أيضاً وهي مسألة :

التلفيق والتركيب في القراءات

وهنا يتبادر لنا سؤال، هل يجوز لنا بعد استقرار القراءات ، بأسانيدها عن الأئمة الثقات خلط حرفٍ بآخر، واختيار حرف من راوٍ وحرفٍ آخر من راوٍ آخر على سبيل الاختيار؟

قلت : لا يخلو الأمر من اعتبارين الأول : مقام الرواية . والثاني : مقام التلاوة والقراءة، فعلى الأول : لا يمكن لنا أن نخرج باختيار فوق اختيارات أولئك الأعلام ، لانحسار توفر الشروط في الروايات فيهم. وليس ذلك لأحد بعدهم.

وأما مقام القراءة والتلاوة على سبيل الاختيار وعدم الخروج عن الآثار الصحيحة مما يسمى: التلفيق والتركيب في القراءات، أو التخليط فيها.

فرأى الإمام السخاوي وجماعة من الفقهاء[١] أن ذلك خطأ، فقال رحمه الله: "وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ" [٢].

وذهب المحققون من الأئمة[٣] وأهل الفن والدراية في علم القراءات كالإمام النووي[٤]، وأبي عمرو بن الصلاح[٥]، والإمام ابن الحاجب[٦]، والإمام ابن حجر العسقلاني، وأبي شامة، والإمام الجعبري[٧]، والإمام

---

(١)ذكر ذلك ابن الجرزي في النشر، ولم يذكر أسماءهم، انظر النشر ١٨/١.

(٢)جمال القراء ٣٤٠/٢.

(٣)ذكر ذلك ابن الجزري، النشر ١٨/١.

(٤)النووي:

(٥)عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الكردي، أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، توفي سنة ٦٤٣هـ، وفيات الأعيان ٣٩٣/١.

(٦)عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي، من كبار العلماء بالفقه والعربية والقراءات، وفيات الأعيان ٣٩٥/١.

(٧) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم العلامة، محققٌ حاذقٌ ثقة، مات سنة ٧٣٢هـ، الغاية ٢١/١.

ابن الجزري، والشيخ أحمد الشقانصي القيرواني[1]، إلى جواز ذلك بشرط: أن لا تكون إحدى الروايتين لها تعلق بالأخرى مما يفقدها أحد أركان القراءة الصحيحة، كاللغة، أو قراءة ما لم يثبت.

فقال الإمام أبو زكريا النووي: "وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة، مادام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس" [2].

قال ابن الجزري:"وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه" [3].

وقال في منجد المقرئين: "وقال أبو عمرو بن الصلاح ... وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغي أن لايزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتدأ به، وما خالف هذا ففيه جائز وممتنع" [4].

وذهب الإمام ابن حجر العسقلاني إلى جواز ذلك، ونقل عن الإمام ابن الحاجب جواز ذلك أيضا بالشروط السابقة" [5].

وأما أهل الفن والدراية فكان على رأسهم الإمام أبو شامة وذهب إلى أبعد من مجرد الجواز في ذلك، حيث رأى أنه يجب ألا نضيق على الناس بالمنع منه؛لأنه لا ضرر فيه، فقال رحمه الله بعد أن بين الشرط الواجب مراعاته في التلفيق: "وأما ما ليس كذلك فلا منع فيه، فإن الجميع جائز، والتخيير في هذا وأكثر منه حاصلا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القراء فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه" [6].

وقال الإمام الجعبري عن بعض الرواة الذين خالفوا شيوخهم، مما اختاروا لأنفسهم مما توافرت فيه الشروط: "ومثل هذا غير قادح لعموم الجواز" [7].

وأما خاتمة المحققين ابن الجزري ففصل في المسألة، وذكر قولا وسطا بين القولين، ورأى أنه إذا كان الأمر متعلق بإثبات القراءة لراوي بعينه، وأن ذلك على سبيل الرواية فلا يجوز؛ لأنه بذلك يكون كاذبا على الراوي في روايته، وأما إذا لم يكن كذلك فلا كراهة ولا حرمة في ذلك؛ لأنه كل من عند الله ولو أوجبنا ذلك على الناس لشق عليهم، وانعكس المقصود من التخفيف وعاد العسر، فقال رحمه الله: "والصواب عندنا في ذلك التفصيل، والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إن كانت إحدى القرائتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كأن يقرأ ﴿فتلقى آدم من ربه﴾[8] بالرفع فيهما، أو بالنصب آخذاً رفع

---

(١) أحمد بن أحمد بن محمد القرشي القيرواني، من عائلة معروفة بالعلم والفقه والقضاء، مات سنة ١٢٢٨هـ، كتاب العمر ١٩٦/١

(٢)كتاب التبيان، ص ٢٥ ، وانظر النشر لابن الجزري ١٨/١.

(٣)ذكر ذلك ابن الجزري، النشر ١٨/١.

(٤)المنجد ص: ١٤.

(٥)فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٨/٩.

(٦)المرشد الوجيز، ص: ١٨٥.

(٧)كنز المعاني شرح حرز الأماني، مخطوط، ورقة: ٢٦٨.

(٨) البقرة ٣٧.

﴿آدم﴾ من قراءة غير ابن كثير، ورفع كلمات من قراءة ابن كثير ، ونحو ﴿وكفلها زكريا﴾[١] بالتشديد مع الرفع، أوعكس ذلك، ونحو ﴿أخذنا ميثاقكم﴾[٢] وشبهه، مما يركب بما لا تجيزه العربية ، ولا يصح في اللغة وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية، وغيره، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث أنه كذب في الرواية، وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه، ولا خطر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل الملة. فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة، لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة، وانعكس المقصود من التخفيف، وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف) [٣].

وقال الشقانصي في معرض استدلاله بجواز الجمع في القراءات: "فإذا كان التركيب جائزاً على هذا القول الصحيح، حيث كان لا يؤدي إلى عدم جوازه في العربية واللغة، ولم يقرأ به على سبيل النقل والرواية، مع فيه من تخليط القراءات والروايات والطرق...، فمن باب أولى أن يجوز الجمع المستوفي لشروطه" [٤].

وأما ما ذكره الإمام السخاوي، وجماعة من الفقهاء من عدم جواز ذلك، فقد كشف لنا الإمام ابن حجر العسقلاني في نص عزيز بين فيه أصل تلك الفتاوى والأساس الذي قامت عليه، وأنه لا أساس لها، عندما قال رحمه الله: "وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك، حتى صرح بعضهم بتحريمه، فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمداً، فتابعوهم، وقالوا: أهل كل فن أدرى بفنهم، وهذا ذهول ممن قاله"[٥].

ثم بين رحمه الله أن الذين منعوا إنما كان منعهم إذا قرأ القارئ برواية خاصة، وهو عين ما ذكره ابن الجزري سابقاً، إلى أن قرر رحمه الله فقال: "وأما المنع على الإطلاق فلا" [٦].

قلت: ومن تبع كلام السخاوي، أثناء سياقه للمسألة إنما كان يتحدث عن الرواية فلذلك منع، فعلى هذا، وعلى اعتبار فساد فتاوى الفقهاء المانعين، لأنها وكما بين ابن حجر انسياقها وراء بعض القراء فقط، لا يبقى لنا إلا قول واحد في المسألة، وهو (الجواز) بشرطه المتقدم، والله أعلم وأحكم.

---

(١)آل عمران، ٣٧

(٢)البقرة، ٦٣.

(٣)النشر، ١/١٩.

(٤)عمدة القارئين والمقرئين، ص: ٢٣١.

(٥)فتح الباري شرح صحيح البخاري ٩/٤٨.

(٦) المرجع السابق.

وأما الأدلة التطبيقية على جواز التلفيق والتركيب على سبيل الاختيار لنا، أو خلط الروايات من رواة الأئمة العشرة مخالفين بذلك شيوخهم، فإليك جانب منها:

فبعد بيان الأصل الذي تقوم عليه تلك الأدلة في الاختيار سواء للأئمة العشرة، أو رواتهم من حيث الرواية أم كان من باب التركيب أو التلفيق لمن بعدهم على سبيل التلاوة والقراءة. فمرجع الرخصة فيه، والأذن ما أثر عنه ﷺ فيما أخرجه الإمام البخاري بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه..."(١).

وأخرج الإمام أحمد، وابن جرير الطبري بسنديهما : أن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف ، أيهما قرأت أصبت» (٢). وقوله ﷺ: «كل شاف كاف» (٣). وقوله ﷺ: « فأيما حرف قرؤوا فقد أصابوا» (٤).

وأما ضابط ذلك الإذن النبوي، والذي مات صلى الله عليه وسلم، وهو بين أظهر الصحابة رضوان الله عليهم لا يعرفون غيره، وهو قيام الأمر ورأسه في الاختيارات عند القراء فيما رووا وجواز التلفيق والتركيب لمن بعدهم بشرطه المتقدم، هو قوله ﷺ: «كلها شاف كاف، ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب» (٥).

وقوله ﷺ: « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا، ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة»(٦). وقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه: «يا عمر، إنَّ هذا القرآن كله صواب، ما لم تجعل رحمة عذاباً، أو عذاباً رحمة» (٧).

وما أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه: "ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه" (٨).

وأما من يتعذر بما ورد عنه ﷺ: «ليقرأ كل إنسان كما علم، كل حسن جميل» (٩)، وما رواه ابن مجاهد بسنده عن ابن مسعود: "اتبعوا ولا تبدعوا، فقد كفيتم" (١٠).

---

(١)باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث ٤٩٩١، كتاب فضائل القرآن.

(٢)مسند الإمام أحمد، م١٠، رقم الحديث ٢٧٥١٣ وَ ٢٧٦٩٤، وجامع البيان (٢٨/١).

(٣)مسند الإمام أحمد، م٨، رقم الحديث ٢١١٥٠ وَ ٢١١٩٠، وجامع البيان (٣٠/١).

(٤)صحيح مسلم،رقم الحديث ١٩٠٣- ٢٧٤ ، باب صلاة المسافرين.

(٥)مسند الإمام أحمد، م٧، رقم الحديث (٢٠٤٤٧).

(٦)أخرجه الإمام الطبري، جامع البيان (٣٥/١).

(٧)مسند الإمام أحمد، م٥، حديث رقم ١٦٣٦٦.

(٨)المعجم الكبير للطبراني ١٣٨/٩، رقم ٨٦٨٣.

(٩)رواه ابن جرير الطبري، بسنده عن زيد بن أرقم، جامع البيان ٢٦/١.

(١٠)كتاب السبعة، ص: ٤٦.

ويظن تلك النصوص دالة أن القراءات كانت بهيئة وصفة في زمن الرسول ﷺ والصحابة كالتي نحن عليها فهو واهمٌ مجانبٌ للصواب، لأن مثل هذه النصوص إنما وردت عندما أنكر الصحابة بعضهم على بعض ؛لأنهم لم يسمعوا جميع تلك الحروف، فأخبرهم رسول الله ﷺ عندما ترافعوا إليه، بأن يكتفي كل بما سمع، وأن لا ينكر على مالم يسمع، وأخبرهم ابن مسعود رضي الله بعدم الابتداع، بان يأتوا بشيء من عند أنفسهم؛ لشبهة سماعهم ما يخالف ما سمعوه وأن المقام مقام ابتداع أو أن تلك النصوص على هيئة، وصفة، كالتي نحن عليها اليوم،فهذا غير وارد، لأن اعتراض الصحابة إنما كان في حروف بعينها فقط، مختلفة في السمع مما دعاهم للإنكار فنهو عن ذلك.

فنهوا عن ذلك لا أن ينصرف الذهن إلى هيئة وصفة فهو غير وارد.

وأما الأدلة فإليك جانب منها:

١- اختيار حفص لقراءة ﴿ضعف﴾[١] بضم الضاد، مخالفا بذلك شيخه عاصم[٢].

٢- ابن ذكوان يخالف شيخه، ويختار حرفا آخر، فيختار كسر الجيم في ﴿جبلا﴾[٣]، وشيخه بالرفع[٤].

٣- شعبة يترك قراءة ﴿بيئس﴾ على وزن فيعل عن شيخه عاصم، ويأخذ بقراءة حمزة[٥].

٤- ورش يختار لنفسه الفتح في﴿محياي﴾[٦] وروايته عن نافع الإسكان[٧].

٥- ورش يختار من عند نفسه ترقيق لفظ ﴿ولو أراكهم﴾ وروايته عن نافع الفتح[٨].

٦- مخالفة أبي محمد اليزيدي[٩]شيخه في عشرة أحرف:

﴿بارئكم﴾[١٠] و ﴿يأمركم﴾[١١] و ﴿ينصركم﴾[١٢] بإشباع الحركة، طرح الهاء وصلاً في ﴿لم يتسنه﴾[١٣] و﴿فبهداهم اقتده﴾[١٤]، ضم التاء وفتح الجيم في حرف ﴿ترجعون فيه﴾[١٥]، وجر الهاء في ﴿يؤده[١٦]،

---

(١)الروم، ٥٤.

(٢)النشر، ٣٤٥/٢.

(٣)يس، ٦٢.

(٤)طبقات القراء لابن الجزري، ١٧٢/١.

(٥)النشر، ٢٧٢/٢.

(٦)الأنعام، آية: ٦٢.

(٧)شرح كتاب التيسير للمالقي، ص: ٦١٤.

(٨)الإقناع لابن الباذش ٥٦٧/١.

(٩) يحي بن المبارك البصري النحوي، ثقة بارعاً في اللغة والأدب، مات سنة ٢٠٢هـ، الغاية ٣٧٥/٢.

(١٠)البقرة،٥٤.

(١١) البقرة ٦٧.

(١٢)آل عمران : ١٦٠، والملك : ٢٠.

(١٣)البقرة : ٢٥٦.

(١٤) الأنعام ٩٠.

(١٥) البقرة ٢٨١.

(١٦)آل عمران : ٧٥.

ونصله[١]، ونؤته[٢]﴾، ونصب ﴿قالوا معذرة﴾[٣]، وتنوين ﴿عزيز﴾[٤]، وضم الياء في ﴿يوم ينفخ في الصور﴾[٥]، ونصب ﴿خافضة رافعة﴾[٦]، ومد ﴿بما آتاكم﴾[٧].[٨]

٧- وقال شعبة : "وترك عاصم من قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عشرة أحرف، ونحن تقرؤها على قراءة علي، ونخالف فيها عاصماً: قرأ علي ﴿وأرجلكم﴾[٩] نصباً، وقرأها عاصم خفضاً، وقرأ علي فيها ﴿من الذين استحق﴾[١٠] بفتح التاء والحاء، و﴿عليهم الأوليان﴾ بألف بعد الياء على التثنية بالرفع، وقرأ عاصم ﴿استحق﴾ برفع التاء، وكسر الحاء ﴿عليهم الأولين﴾ على الجمع بالياء، ... وقرأ علي في هذه السورة ﴿هل تستطيع﴾[١١] بالتاء في أول الحرف، ﴿ربك﴾ بالنصب، وقرأ عاصم ﴿هل يستطيع﴾ بالياء، ﴿ربك﴾ بالرفع... وقرأ علي ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾[١٢] بإسكان الكاف، وتخفيف الذال. وقرأ عاصم بفتح الكاف وتشديد الذال، وقرأ علي فيها ﴿الذين فارقوا دينهم﴾[١٣] بألف قبل الراء، وقرأ في الروم مثله، وقرأهما عاصم بترك الألف وتشديد الراء، وقرأ علي في سبحان ﴿حتى تفجر لنا﴾[١٤] بضم التاء، وفتح الفاء، وتشديد الجيم وكسرها، وقرأ عاصم بفتح التاء، وإسكان الفاء، وتخفيف الجيم وضمها، وقرأ علي في الأنبياء ﴿وحرام على قرية﴾[١٥] بألف، وقرأها عاصم ﴿وحرم﴾ بكسر الحاء وترك الألف.

وقرأ علي في الكهف ﴿أفحسب الذين كفروا﴾[١٦] بإسكان السين، وضم الباء، وقرأها عاصم بكسر السين وفتح الباء، وقرأ علي في التحريم ﴿عرف بعضه﴾[١٧] غير مشدد، وشددها عاصم[١٨].

---

(١)النساء : ١١٥.

(٢)آل عمران : ١٤٥.

(٣) الأعراف : ١٦٤.

(٤)التوبة : ٣٠.

(٥)طه : ١٠٢.

(٦)الواقعة : ٣.

(٧)الحديد : ٢٣.

(٨)ذكر ذلك الإمام ابن الباذش في الإقناع، ٥٦٣/١.

(٩)المائدة : ٦.

(١٠)المائدة : ١٠٧.

(١١)المائدة : ١١٢.

(١٢)الأنعام : ٣٣.

(١٣)الأنعام : ١٥٩.

(١٤)الإسراء : ٩٠.

(١٥)الأنبياء : ٩٥.

(١٦)الكهف : ١٠٢.

(١٧)التحريم : ٣.

(١٨)الإقناع لابن الباذش، ٥٨٦/١.

٨- قال ابن عبد البر: "وإذا أبيحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت، جاز الاختيار فيما أنزل"[١].

٩- قال مكي : "وقد قرأ الكسائي على حمزة، وعنه أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءة حمزة، ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً.

وكذلك أبو عمرو، قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته، ومن قراءة غيره قراءة" [٢].

١٠- قال ابن الجزري: "وليعلم أن ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة، عدداً من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة، ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرد طريقاً في القراءة على حده، في أي مكان كان، وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة بل فيها متسع إلى يوم القيامة" [٣].

١١- قال سليم[٤]: "قرأ حمزة على الأعمش[٥]، وابن أبي ليلى[٦]، فما كان من قراءة الأعمش فهو لابن مسعود رضي الله عنه، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهو عن علي رضي الله عنه" [٧].

قلت : فكل تلك الاختيارات من الأئمة ورواتهم، لم تخرج عن الآثار المروية، المتضمنة أركان الرواية الصحيحة، فأصبحت إسناداً للناس يقرؤون بها إلى يوم القيامة.

---

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٥/١.

(٢)الإبانة : ٥٥.

(٣)النشر، ٤٤/١.

(٤) سليم بن عيسى بن سليم ،خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، مات سنة ١٨٨، الغاية ٣١٨/١.

(٥)سليمان بن مهران، الإمام العلم، أبو محمد الأسدي، الكاهلي، مولاهم، وأعلمهم بالفرائض، توفي سنة ١٤٨هـ، غاية النهاية ٣١٥/١.

(٦)محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى العلامة الإمام ، الأنصاري الكوفي، توفي سنة ١٤٨هـ، غاية النهاية ١٦٥/٢.

(٧)كتاب السبعة، ص: ٧٤.

المطلب الثاني : حقيقة القرآن والقراءات

أولاً: من حيث صلة القرآن بالقراءات:

ذهب الإمام أبو بكر الباقلاني إلى أن القرآن والقراءات شيء واحد، وأن القول بأن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على بعض الأحرف غير صحيح، وأن ذلك قول المعتزلة والضعفة فقال رحمه الله: "وقال خلق من المعتزلة وشذوذ من ضعفة لا يعرف لهم ناصر: إن عثمان رضي الله عنه جمع الناس على بعض الأحرف، ومنع من باقيها، لما حدث من الخلاف" (١).

إلى أن قال: "فأما ادعاؤهم لتخليط الخلف والسلف في نقل القرآن وتضييعه، فليس الأمر على ما ادعوه، وذلك أن الصدر الأول ومن بعدهم من المسلمين يعظمون شأن القرآن ..." (٢).

وتابعه الإمام السخاوي رحمه لله إلى أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة، وأنه لا فرق بينهما، واعترض على رأي الإمام الطبري، بأن الرسم اطرح ستة أحرف ورسم على حرف واحد، وأن رأي الطبري لا يوافق عليه، ولا يسلم له، وأن ذلك استحلال لما حرم الله.

فقال رحمه الله عن رأي الطبري: "إن هذا الذي ادعاه من أن عثمان رضي الله عنه، إنما كتب حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي أنزلها الله عز وجل، لا يوافق عليه، ولا يسلم له، وما كان عثمان رضي الله عنه يستجيز ذلك، ولا يستحل ما حرم الله عز وجل من هجر كتابه وإبطاله وتركه" (٣).

وذهب الإمام الزركشي، وتبعه الإمام السيوطي(٤)، وجماعة من المتأخرين والباحثين(٥): "أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ، للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما..."(٦).

رأي الباحث : والحق أن من وقف على مسيرة علم القراءات، وآثارها، ومراحلها منذ نشأتها وتتبع نصوص وأقوال العلماء في هذا الفن يتبين له أن ما ذهب إليه الإمام الزركشي هو الصواب، وذلك لما يلي:

١- أن قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وأخص هنا قوله ﷺ: «على سبعة».

وهي الشق الثاني من الحديث والذي وعدنا بمناقشته هنا ؛ لتبين، الحقيقتين المتغايرتين بين القرآن والقراءات، فلو كان القرآن والقراءات حقيقة واحدة لقال النبي ﷺ (أنزل القرآن

---

(١)نكت الانتصار لنقل القرآن، ص: ٥٩.

(٢)المصدر السابق.

(٣)جمال القراء، وكمال الإقراء ٤٨٨/١.

(٤) السيوطي الإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي صاحب التصانيف، توفي سنة ٩١١هـ، حسن المحاضرة ٣٣٥/١.

(٥) كالشيخ الشقانصي القيرواني، المتوفى سنة ١٢٢٨هـ، عمدة القارئين ٢٦٥/١، وشهاب الدين العسقلاني ، لطائف الإشارات ١٧١/١، وصبحي الصالح صاحب كتاب علوم القرآن، ص: ١٠٨، وانظر الإتقان ٢٢٣/١.

(٦)البرهان في علوم القرآن، ٤٦٥/١.

سبعة أحرف) ولم يقل أحد من العلماء بذلك، أو: (أنزل القرآن لسبعة أحرف) أي من أجل سبعة أحرف، فمخل بالمراد، أو أن تكون اللام بمعنى (إلى) وهو المراد.

وأما حرف (على)، نجد الإمام الزمخشري[1] يقول في معاني (على): "وتقول على الاتساع: مررت عليه" [2].

قلت : فيكون معنى الحديث: أنزل القرآن موسعاً في قراءته إلى سبعة أحرف رحمة من الله ومنة على عباده.

٢- تأخر نزول القراءات إلى وقت دخول قبائل العرب في الإسلام، بعد هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، كما حررناه سابقاً دليل على أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وإلا لتزامن نزولهما.

٣- اطراح ستة أحرف، وكتابة القرآن على حرف قريش، بإجماع من صحابة رسول الله ﷺ، دليل على التغاير، ولو كان غير ذلك لما استجاز سيدنا عثمان إخراج شيء من القرآن، فهذا حذيفة رضي الله عنه يغضب وتحمر عيناه عندما سمع الرجلين المتخاصمين في سورة البقرة، قرأ هذا ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾[3]، وقرأ هذا ﴿وأتموا الحج والعمرة للبيت﴾، فيقول رضي الله عنه: "والله لئن قدمت على أمير المؤمنين، لأمرته أن يجعلها قراءة واحدة" [4].

فهذا المثال وغيره دليل على من قال أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة، فقد استجاب سيدنا عثمان لهذا القسم من حذيفة، واطرح ﴿وأتموا الحج والعمرة للبيت﴾، كما أن كراهة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه لطرح مصحفه، وما تضمنه من حروف خالفت المصحف الجديد تلقاها من فيّ رسول الله ﷺ، دلالة على ذلك التغاير.

٤- أن القرآن سور متضمنة لآيات، كل آية منها لها حد ومطلع، ومنتهى، أما القراءات، فليس لها ذلك، وإنما تقع في كلمة من تلك الآية، حيثما وجد ذلك التغاير.

٥- القرآن يدخله النسخ، وليس ذلك لحروف القراءات، فإنها لم تنسخ، لأن نسخ القراءات وكما تقدم سابقاً يضاد ما من أجله أنزلت القراءات والحكمة من ذلك، كما أن في نسخ القراءات إتهاماً لزيد بن ثابت رضي الله عنه، وبقية الصحابة، وقد تقدم بيان ذلك.

٦- أن قصة سيدنا عمر مع هشام بن حكيم رضي الله عنهما، في سورة مكية حفظها عمر في مكة، وهشام حفظها بعد إسلامه سنة ثمان هجرية، دليل على ذلك التغاير، فلو كانا حقيقة واحدة، لما أنكر عمر رضي الله عنه، ولعلم ذلك الخلاف في الحروف.

---

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، صاحب التصانيف، مات سنة ٥٣٨هـ ، السير ٥٩٦/١٤.

(٢)المفصل في صنعة الإعراب، ص: ٣٧٠.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن حجر ، ٢٤/٩.

٧- أن القول أنهما حقيقة واحدة، يؤدي إلى القول بأن القرآن، أو السور نزلت مرتين، مرة بمكة ومرة بالمدينة، وهذا لم يقل به أحد من العلماء.

٨- أن إجماع علماء المسلمين من السلف والخلف على فساد رأي القائلين باشتمال المصاحف على الأحرف السبعة، فيه دلالة على التغاير، فلو كانا حقيقة واحدة؛ لما كان ذلك الإجماع ولما استجاز عثمان رضي الله عنه ولا غيره إخراج شيء منه.

٩- أن إنكار بعض النحويين، والقراء، والمفسرين، لبعض حروف القراءات والتي نقرأ بها اليوم، لعدم وصولها إليهم، وثبوتها لديهم، لم نسمعه عنهم في آيات كتاب الله، وأن هذه الآية ضعيفة من وجه كذا، أو غير صحيحة، فدل ذلك على التغاير.

١٠- أن من تبع ألفاظ الصحابة، والتابعين ومن تبعهم من القراء، وغيرهم، يجد ذلك التغاير، كقولهم: حرف أبي رضي الله عنه، وحرف ابن مسعود رضي الله عنه، وحرف مجاهد، وحرف حمزة، وحرف كذا وكذا.

ولا نجد ذلك منهم في الآيات، كأن يقولوا: من قرأ آياتي، أو آيات أبي وآيات حمزة.

١١- أن قول سيدنا عمر رضي الله عنه : "أبيٌّ أقرؤنا، وإنا لندع من لحن أبي، وأبي يقول أخذته من فيّ رسول الله ﷺ"[(١)].

وقوله لابن مسعود : "إن القرآن نزل بلسان قريش، فاقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل"، أكبر دليل على ذلك التغاير، فهل يعقل أن يكون القرآن هو القراءات، ويقدم عمر رضي الله عنه، على منع ابن مسعود ويدع من لحن أُبي رضي الله عنه.

١٢- خروج حروف القراءات، سواء بتركها أو عدم اختيارها واقتصار أهل الأداء على عشرة من الأئمة وراويين لكل إمام، وترك بقية حروف الخلاف عند بقية الرواة وترك مئات القراء ورواياتهم دلالة على أن القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان .

١٣- أننا لسنا مطالبين بمعرفة حروف القراءات، ونقلها، بل ذلك على الخيار في أي حرف شئنا قرأنا كتاب ربنا، فلو أن الأمة اجتمعت على حرف أحد القراء أو أحد الرواة، وتركت بقية حروف الخلاف، وقرأت كتاب ربها بتلك الرواية فقط لم تكن بذلك آثمة. وأما القرآن فيجب على الأمة فرداً فرداً معرفته.

١٤- قوله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» [(٢)].

وقوله لأبي رضي الله عنه: «يا أُبَيُّ أرسل إليَّ أنِ إقرأ القرآن على حرف » [(٣)].

---

(١)فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٤٩٩٩.

(٢)صحيح مسلم، صلاة المسافرين، رقم ١٨٩٦-٢٧٠.

(٣)المرجع السابق، رقم ١٩٠١-٢٧٣.

وحديث: «إنَّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف» [1].

في هذه الآثار وغيرها دلالة على التغاير، ولو شاء لقال ﷺ ولو لمرة واحدة : أنزلت القراءات موسعة، أو أنزلت علينا الحروف، أو إقرؤوا الحروف.

(١)المرجع السابق، رقم ١٩٠٣-٢٧٤.

ثانياً : من حيث التواتر وصحة السند:

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في القراءات التي بين أيدي الناس اليوم هل هي متواترة أصولاً وفرشاً ، أم أنها صحيحة الإسناد؟

فصرح ابن الصلاح[١] والإمام السخاوي[٢] والنويري[٣] تلميذ الإمام ابن الجزري، وكذا الشيخ الزرقاني في مناهله[٤] بالتواتر.

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع[٥] وعلى هذا فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة. واستدلوا : بأن انحصار الأسانيد في طائفة، لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم الذي من الصحابة، أو من غيرهم الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائماً ، فالتواتر حاصل لهم.[٦] وأنها وإن كانت من طريق الآحاد، فلا يقدح ذلك في تواترها.[٧]

وذهب طائفة من العلماء منهم الإمام الطبري المفسر[٨] وابن العربي[٩] والنووي[١٠]، والمازري[١١][١٢] ، وابن جزي الكلبي[١٣][١٤]، والشوكاني[١٥][١٦]، والطوفي[١٧][١٨] والنحاس[١٩][٢٠]ومكي بن أبي طالب[٢١]، وأبو

---

(١) حكاه ابن الجزري في منجد المقرئين ص ٥١، وانظر مناهل العرفان للزرقاني ٣٥٤/١.

(٢) فتح الوصيد ٢٧٩/١.

(٣) محمد بن محمد بن محمد النويري القاهري، عرض على ابن الجزري، الضوء اللامع ، ٢٤٦/٩.

(٤) مناهل العرفان ٣٤٥/١.

(٥) منجد المقرئين ، ص ٤٧.

(٦) الكوكب المنير ، لابن النجار ، ١٢٨/٢.

(٧) فتح الوصيد للسخاوي ٢٧٩/١.

(٨) انظر جامع البيان ١٧٥/١، ٦٦٩/١، ٣٣١/٣، ١٠٤/١٢ ، ١١٣/١٢، وانظر كتاب الإبانة لمكي ص: ٦٠ ، نقل نصاً عن الطبري من كتابه المقصود فيه الإشارة إلى "الصحة".

(٩) كتاب العواصم ٧٢/١.

(١٠) شرح صحيح مسلم ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ٥-٣٤١/٦.

(١١) محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي الفقيه المالكي ، شارح صحيح مسلم ، مات سنة ٥٣٦هـ، وفيات الأعيان ٦١٥/١.

(١٢) انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٦٠/١.

(١٣) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله أبو القاسم، من علماء الأصول واللغة، من أهل قرناطة ، مات سنة ٧٤١هـ، الأعلام ٣٢٥/٥.

(١٤) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٩/١.

(١٥) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، مات سنة ١٢٥٠هـ، الأعلام ٢٩٨/٦.

(١٦) فتح القدير ٤١٨/١.

(١٧) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الحنبلي، مات سنة ٧١٠هـ، السير ٤٢٨/١٧.

(١٨) انظر الكوكب المنير لابن النجار ١٢٨/١.

(١٩) أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي العلامة، إمام العربية ، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٣٨هـ ، السير ٧١/١٢.

(٢٠) إعراب القرآن ٦٢/٥.

(٢١) الإبانة ص : ٥٨.

شامة[١]، وخاتمة المحققين ابن الجزري[٢]، وغيرهم من الأعلام[٣] – بأن هذه القراءات صحيحة الإسناد، وتوصف تلك الصحة عندهم بالشهرة وبالاستفاضة أخرى.

واستدلوا : "بأن أسانيد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع إلى النبي ﷺ موجودة في كتب القراءات، وهي نقل الواحد من الواحد، لم تستكمل شروط التواتر، فتواترها عن النبي ﷺ فيه نظر.[٤]

"وأن اختلاف الحروف بين ناقليها تناف دعوى التواتر".[٥]

"وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة، وغيرهم،"[٦]

رأي الباحث :

من خلال الوقوف على ما سبق، يتضح لنا أن كل من تكلم في هذه المسألة ينسب التواتر للجمهور والحق أن كل من كتب ينسب للجمهور التواتر وتارة صحة السند فقد نقل الزركشي أن الجمهور ، قال بالتواتر، وأن الجمهور قال بالشهرة[٧] والحق في نظري إذا أردنا أن نحكم في صحة القراءات من حيث صحة السند أو التواتر لابد أن ننظر في ثلاثة أمور ، وهي رأس الأمر في علم القراءات ، وفي بحثنا هذا أيضاً:

الأمر الأول : صفة، وهيئة القراءات ،وتأديتها حتى وصلت إلينا.

الأمر الثاني : ما كان من لهجات العرب ، ولغاتهم التي يعسر عليهم التحول عنها.

الأمر الثالث: ما نزل من الحروف ، مما لا يعسر على العرب النطق به، وغير خارج عن سننهم، ومجاريهم في الكلام.

فأما ما كان من صفة، وهيئة القراءات بالصفة التي نحن عليها اليوم، فقد تقدم أن ذلك لم يثبت عن النبي ﷺ بتلك الصفة، وإنما هي من تأليف، واختيارات القراء الأعلام أصولاً وفرشاً ، فاختاروا مما رووا، وعلموا وجهه من اللغة، وثبوت نقله، وموافقة للرسم، فالتزموه، وقدموه على غيره من الحروف مدة حياتهم، حتى نسبت إليهم تلك الحروف، بتلك الصفة، والهيئة في القراءة في الختمة الواحدة، وكانوا يقرؤون بكل ماروووا، إلا أن يطلب منهم التلميذ الإقراء باختياراتهم، وأما ما ثبت عن النبي ﷺ، وهو الحرف المجرد كـ (مالك) و (ملك)، (يخدعون) و(يخادعون)، و (يعلمون) و (يتعلمون) ... دون أن يكون لهذا الحرف تعلق بصفة وهيئة، يترتب عليها منع أو جواز، فهذا ينافي السبب الأعظم لنزول القراءات، فلا يعقل أن رسول الله ﷺ

---

(١) المرشد الوجيز ص: ١٧١

(٢) النشر في القراءات العشر ١٣/١.

(٣) كابن عبد السلام التونسي، وأبو العباس بن إدريس ، والأبياري ، والطاهر بن عاشور، انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٦٠/١.

(٤) الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار، ١٢٨/١. وانظر البرهان للزركشي ٤٦٦/١.

(٥) تفسير التحرير والتنوير ٦٠/١.

(٦) النشر في القراءات العشر ١٣/١

(٧) البرهان ٤٦٦/١

يسأل ربه التخفيف عن هذه الأمة، ثم يقول للقارئ: إذ قرأت بالاشمام في أول الفاتحة في لفظ كذا تعين عليك وجه الخطاب في حرف كذا من سورة كذا، وكذا، أو العكس فهذا محال، وتضييق لا سعة.

وعلى هذا فإن حكم هذه المسألة ، كما ترى لا ينطبق عليها حكم التواتر، وإنما هي من اختيارات المتأخرين، فاشتهرت بعد ذلك تلك الصفة، والهيئة وتواترت عنهم لا إليهم.

وأما ما يتعلق بلهجات العرب ولغاتهم مما يعسر عليهم التحول عنها إلى غيرها:

فهذا هو الذي من أجله راجع رسول الله ﷺ ربه بأن أمته لا تطيق، وطلب التهوين والتخفيف عليهم في قراءة كتاب ربهم كالإدغام ، والإشمام، والإقلاب ، والإخفاء، والاختلاس، وتسهيل الهمز، وياءات الإضافة، وتحقيق الهمزتين، والإدخال، والإمالة، ونصب الأسماء ورفعها بعد (إن وكان).

فهل نقول : أن هذه اللهجات واللغات متواترة . ، رواها جمع عن جمع من الصحابة؟ وهل تقبل العرب أن يأتيهم معلم يعلمهم كيف يُشِمون الحرف، وكيف يدخلونه بين الهمزتين ألفاً ، وكيف يُسقطون الهمزة، وينقلون حركتها للساكن قبلها؟

فعلى التواتر في هذه المسألة يلزم أن كل القبائل لابد أن تقرأ بهذه اللغات ويلزم أن كل الصحابة ، لابد أن يتقنوا تلك اللهجات، فهل هذا تخفيف على أصحاب تلك اللغات بأن يتعلموا لهجة غيرهم، فعلى تواتر هذه اللهجات يكون سيدنا عمر رضي الله عنه قد ارتكب أمراً عظيماً بمنع ابن مسعود أن يقرئ بلغة هذيل، ورده عن كثير من حروف أبي رضي الله، فكل هذا يعارض التواتر، ولو أن القبائل تعرف لهجات بعضها وتستطيع أن تنطق بها، لما كان حاجة لأن يسأل رسول الله ﷺ ربه التخفيف عنهم وعلى ما تقر سابقاً من أن دخول العرب في الإسلام كان في العام التاسع من الهجرة، وهي سنة الوفود عليه ﷺ : لإعلان إسلامهم ، كان ﷺ يُحدث كل وفد بلهجته وبلسانه، وهو المحيط بلهجات العرب وأفصحهم ﷺ ، وحديث " ليس من أنبر صيام في سفر"[1] وقولهﷺ لعائشة رضي الله عنها: «ائذني له فإنه عمج»[2] يريد (عمك) دليل على ذلك، فلو كانت اللهجات، واللغات، في مقدورهم، لكان التواتر في هذه المسألة أقرب.

وأما شهرة تلك اللغات واللهجات، ففي كل قبيلة دون القبائل الأخرى، فعلى العموم تكون هذه اللغات مشهورة مستفيضة عند أصحابها، تعرف وتتميز كل قبيلة بها، نُقل إلينا منها اليسير في هذه القراءات التي نقرأ اليوم بها، فأذن رسول الله ﷺ لكل قبيلة أن تقرأ بلسانها، وما طبعت عليه بإقرار منه صلى الله عليه وسلم ومعرفة، لا أن يكون رسول الله ﷺ أرسل إليهم من يعلمهم لغتهم، ولم يوكل الأمر إليهم في ذلك، وأما كيفية إقراره ﷺ لتلك اللهجات فلا يخلوا الأمر من : إما أن يكون ذلك الصحابي من تلك القبيلة وقد سمع منه صلى الله عليه وسلم وأقره على لغته، فيقرؤوهم على ما جدّ من الحروف النازلة متضمنة تلك

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢٤٢/٤، والإمام أحمد في مسنده ٤٣٤/٥، والطبراني في الكبير ١٧٢/١٩، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦١/٣: "ورجال أحمد رجال الصحيح".

(٢) انظر غريب الحديث للخطابي ٢٥٤/٢.

القراءة لهجته التي هي لهجة تلك القبيلة، وإما أن يقرئ رسول الله ﷺ أحد أبناء تلك الوفود ، ويسمع لهجاتهم، ويسند هذا حديث مرسل رواه الإمام الطبري بسنده عن ابن العالية قال : قرأ على رسول الله ﷺ من كل خمسة رجل فاختلفوا في اللغة فرضي قراءتهم كلهم فكان بنو تميم أعرب القوم"[١] وإما أن يكون ذلك الصحابي، قد خالط غيره من القبائل "كابن مسعود رضي الله عنه " فكان حليفاً لقريش فعرف لغتهم وأصبح يتكلم بها إضافة إلى لغته هذيل، فبذلك تكون هذه اللهجات قد انتقلت إلينا عن ذلك الصحابي ، والله أعلم، وعلى هذا فلا تواتر في هذا النوع أيضاً، وإنما الشهرة عن الصحابة الذين نقلوها.

وأما الأمر الثالث وهو ما يتعلق بما نزل من الحروف مما لا يعسر على العرب النطق به وهومع ذلك من سننهم ومجاريهم في الكلام:

فقد تقرر في بداية البحث أن هذا النوع هو الذي يصدق عليه لفظ الإنزال على وجهه الحقيقي اللغوي في قول النبي ﷺ « أنزل القرآن على سبعة أحرف» [٢] ، وأن لفظ الإنزال هنا على حقيقته، فهو بمعزل عن قول النبي ﷺ "هون على أمتي"[٣] "أسأل الله معافاته ومغفرته وأن أمتي لا تطيق"[٤] فالعرب تستطيع أن تقول : تعقلون ويعقلون، و ترون و يرون، ولا يعسر عليهم، ذلك وقد تقدم بسطه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع هو الذي اختلفت فيه الصحابة رضوان الله عليهم وترافعوا إلى النبي ﷺ، فقال ﷺ : «هكذا أنزلت» [٥] وهو السبب في رسم المصاحف في عهد الخليفة الراشد رضي الله عنه وأرضاه، وأما من جهة الحكم على هذا النوع من صحة التواتر من عدمه، فإنه لا يخفى على من تتبع النصوص،والآثار، في هذا العلم الشريف، أنه لابد أن تعرض هذه المسألة قضايا لا غنى لطالب الحق عنها، حتى يحكم بتواترها من عدمه.

الأولى : عدم معرفة سيدنا عمر رضي الله عنه بنزول القراءات، حتى سمع هشاما يقرأ بخلاف قراءته وهو حديث عهد بالإسلام حتى قال النبي : «يا عمر إن القرآن كله صواب.. » [٦] وقس عليه كثير من الصحابة، فهل يعقل أن تكون هذه الحروف رواها جمع عن جمع، وعمر رضي الله عنه، عنها غافل، وبمحض الصدفة يسمع هشاماً يقرأ في المسجد على خلاف قراءته.

الثانية: أن كبار المقرئين من صحابة رسول الله ﷺ ، وهم الذين تنتهي إليهم أسانيد الإقراء، لم يعلموا بتلك الحروف، حتى سمعوا غيرهم.

---

(١) جامع البيان ١/٣٥.

(٢) شرح صحيح البخاري ، باب أنزل القرآن .. رقم ٤٩٩١.

(٣) شرح صحيح مسلم ، صلاة المسافرين، باب أنزل القرآن رقم ٢٧٣.

(٤) شرح صحيح مسلم ، صلاة المسافرين رقم ٢٧٤.

(٥) مسند الإمام أحمد ، م ٨، ٢١٢١٠.

(٦) المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير ، ١٤/٢٨٨٥.

فهذا أبي بن كعب رضي الله عنه سيد القراء، لا يعلم باختلاف تلك الحروف ، حتى سمعها من رجل في المسجد ثم من رجل آخر فترافعوا للنبي ﷺ ، فحسن الرسول ﷺ من شأنهم، ثم عاوده الشك مرة أخرى ، حتى ضرب رسول الله ﷺ بيده على صدره ثم قال: «اللهم أذهب عن أبي الشك»[١] .

وهذا ابن مسعود رضي الله عنه ، يجلس إلى رهط في المسجد، فيسمع من أحدهم ما يخالف قراءته، فانطلقا إلى النبي ﷺ وحسن كلتا القراءتين ثم قال: «إنما أهلك من قبلكم الاختلاف»، ثم أسر إلى علي رضي الله عنه فقال علي : "إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم، فانطلقنا ، وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه".[٢]

ولم تقف تلك الحوادث عند كبار المقرئين، بل حدثت لبقية الصحابة، ولمن هو دونهم في العلم والرفعة، بل ومن تلاميذ ابن مسعود وأبي رضي الله عنهما[٣] .

الثالثة: أن أسانيد هذه القراءات التي بين أيدينا اليوم ترجع إلى ثمانية من الصحابة[٤] ، فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها إلى بعضهم ، مع اختلافهم فيما رووا وفيما أخذوا عن رسول الله ﷺ . ولو ا جتمعوا رضوان الله عليهم على ذلك النقل ولم يختلفوا في شيء، لم يصل العدد للحد الذي اشترطه العلماء في التواتر فما بالك عند اختلافهم فيما رووا.

الرابعة: أن رسول الله ﷺ ، لم يوجب على أحد من الصحابة المتخاصمين في حروف القراءات أن يعلم ذلك الخلاف، بل أمرهم ﷺ بأن يقرأ كل رجل كما عُلِّم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دلت تلك النصوص والآثار الدالة على اختلاف الصحابة أن رسول الله ﷺ كان يقرئ الصحابة، بتلك الحروف، علم ذلك من علم، وجهله من جهله،ولو كانت قراءته ﷺ لهم ، جمعاً جمعاً ، وبالتشهير بأمر القراءات على سبيل الإيجاب لما حصل منهم اختلاف، ولما ترافعوا إليه ﷺ .

وعلى ما تقدم فإني أرى ما رآه خاتمة المحققين، الإمام ابن الجزري، بأن هذه القراءات، صحيحة الإسناد مستفيضة مشهورة، وأن دعوى التواتر فاسدة، حيث قال ابن الجزري : "ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول – أي التواتر – ثم ظهر فساده".[٥]

---

(١) كعمرو بن العاص رضي الله عنه ، وانظر إلى قصته في المرشد الوجيز ص ٨٤.

(٢) انظر جامع البيان ٣٤/١.

(٣) انظر خبر ذلك في المرشد الوجيز ص ٨٥.

(٤) عمر بن الخطاب، وعثمان ،وعلي ، وابن مسعود، وأبي ، وأبو الدرداء ، وزيد ،وأبو موسى الأشعري، رضوان الله عليهم أجمعين.

(٥) ١٣/١

قلت : والأدلة على أن القراءات صحيحة السند دون التواتر ما يلي :

١- أن هذه القراءات التي بين أيدينا، إنما هي اختيار من الإمام ابن مجاهد على رأس الأربعمائة للهجرة، فأجمعت الناس بعد ذلك على هؤلاء القراء بأن ما رووه من الصحة، والثقة ما تطمئن النفس إليه، وقد اختار مَنْ قَبْلَهُ خمسة وعشرين قارئاً ، ومنهم من اختار أكثر من ذلك ومنهم من اختار أقل إذ لم يكن للقراء السبعة مزية عن غيرهم في ذلك الوقت، ولم يشتهروا حتى اختارهم ابن مجاهد، فلو بقيت تلك الاختيارات لقلنا وقراءة الخمسين قارئاً المتواترة ، أو قراءة العشرين المتواترة، فأين هي الآن؟ أصبحت لا يقرأ بها لا لعدم ثبوتها ولكن للاختيار:

٢- أن تواتر القرآن، لا يلزم منه تواتر القراءات؛ لأنهما حقيقتان متغايرتان.

٣- أن قول العلماء ، القراءات غير متواترة لا خطر فيه ولا إشكال كما فصلناه سابقاً.

٤- أن دعوى التواتر ، تلزم الأمة بنقلها ، وعدم ترك شيء منها، ورسم المصحف وذهاب ستة أحرف من الأحرف السبعة ،واختيارات العلماء خير دليل على ترك كثير من الحروف فبطل عنصر التواتر.

٥- أن القول بالتواتر ، يوجب طرح كثير من حروف الخلاف التي نقرأ بها اليوم. كقراءة أبي جعفر المدني، ﴿ للملائكة اسجدوا[١]﴾وقراءة قالون ﴿نعماْ[٢]﴾ وقراءة ابن عامر ﴿ زُين للمشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ [٣] لابن عامر، وغيرها كثير مما رواه الأئمة العشرة منفردين فيه من بين القراء ولم يشاركهم في نقله أحد.

٦- أن هذه الروايات لو كانت متواترة ، لما طعن النحاة في بعضها، ولما رد القراء مالم يصلهم، وهو مقروء عند غيرهم ، ولما كره الإمام أحمد بعض ما روي عن الإمام حمزة، ولوجب على الجميع التسليم والعمل بها.. وعدم الاختلاف .

٧- أن سبب القول بالتواتر هو جعل القرآن والقراءات حقيقة واحدة فبنوا على ذلك حكمهم وهذا لبُّ الصيد في هذه المسألة.

---

(١) بضم التاء ، البقرة ٣٤.

(٢) بسكون العين ، البقرة ٢٧١.

(٣) بضم الزاي ورفع قتل، ونصب أولادهم، وخفض شركاءهم، الأنعام ١٣٧.

ثالثاً : من حيث صلة القراءات بالفقه والحديث:

حيث يشتبه على البعض أن التركيب، وخلط القراءات لا يجوز مقارنة ذلك بالفقه تارة، وأن من أخذ من كل مذهب مسألة تزندق، وهو ما أُثر عن السلف، وبالحديث تارة أخرى، وأن خلط الأسانيد، أو المتن تدليس، وأسانيد علم القراءات مثل ذلك، وهذا كما ترى غير صحيح؛ لأن الفقه والمسائل الفقهية إنما صدرت عن أفهام العلماء ، والتأمل في كلام الباري، وسنة المصطفى ﷺ ،وبما فتح الله على ذلك الإمام حتى صدرت تلك الفتوى.

وأما القراءات، فإن مصدرها رب العزة والجلال، ومنزلة من حكيم خبير، لا ابتداع فيها ولا اختراع، لا يضرك قلت : (مالك يوم) أو (ملك يوم) ،كما أن القراءات لا تضاد بينها مهما قرأت وركبت الحروف بشرطه المتقدم، بخلاف المسائل الفقهية، فإن التناقض بين مانع ومجوز ، ومتوقف في المسألة.

لذا قال الإمام السخاوي،: "لأن الكل ثابت صحيح متفق على صحته بخلاف الخلاف في مسائل الفقه"(١)

وكذا فيما يتعلق بالحديث الشريف، فخلط المتن للكذب على رسول الله ﷺ ، وأما حروف القراءات تؤدي للصدق في كلام الله بأنه قال مالك وملك.

وأما من جهة الأسانيد، فإنها محصورة في عدد معين سواء من الصحابة أو التابعين من هؤلاء القراء ، أما رجال الحديث فأمم كثيرة تحتاج لجرح وتعديل ، حتى يسلم الحديث من التهمة .

رابعاً : القراءات الشاذة نشأتها ومراحل تطورها:

خرج للمؤلف فيها بحث مستقلٌ.

خامساً : القراءات التفسيرية نشأتها والفرق بينها وبين الشاذ:

خرج للمؤلف فيها بحث مستقلٌ.

سادساً : علم التحريرات على الشاطبية وطيبة النشر نشأتها وحقيقتها:

خرج للمؤلف فيها ستة أبحاث مستقلة.

---

(١) فتح الوصيد ٢٧٩/١.

الخاتمة :

١- أن نزول رخصة القراءة على الأحرف السبعة كانت بعد هجرة المصطفىﷺ للمدينة المنورة.

٢- أن وقت الإذن بتلك الأحرف، كان بين العام الثامن، والتاسع للهجرة، أي بعد إسلام هشام بن حكيم في العام الثامن، ووقت دخول قبائل العرب الإسلام وهو العام التاسع ، وهو عام الوفود عليه ﷺ.

٣- أن لفظ "الإنزال" للقراءات في الحديث الشريف، لا يصدق فيه لفظ الإنزال بمعناه اللغوي إلا على ما يسمى بالفرش وهي الكلمات القرآنية المختلف فيها بين الأئمة العشرة، وأما لفظ الإنزال في الحديث الشريف معناه السعة في الشيء وهو في حق ما يسمى بالأصول ولغات العرب ولهجاتها .

٤- أن المصاحف العثمانية لم تشتمل على الأحرف السبعة وهو قول المجمهور.

٥- أن القراءات لم تنسخ، وأن نسخها يؤدي لتهمة الصحابة بعدم بيان ذلك.

٦- أن القراءات في زمن النبي ﷺ والصحابة لم تكن لها الصفة والهيئة التي نحن عليها اليوم من أول القرآن إلى آخره لكل إمام من الأئمة أصولاً وفرشاً وإنما كانت أخذ حروف بعينها كل حرف مستقل بذاته، غير مفتقر إلى غيره للقراءة به.

٧- أن تلك الصفة، والهيئة التي نقرأ بها اليوم القرآن لكل إمام من الأئمة العشرة إنما هي من تأليفهم واختياراتهم، مما قرؤوا على مشايخهم فالتزموا تلك الاختيارات، وداموا عليها مدة حياتهم حتى نسبت إليهم، فعرفوا بها، فأصبحت لها هيئة، وصفة من أول الفاتحة إلى آخر الناس أصولاً وفرشاً، تعرف بحرف نافع وابن كثير ... .

٨- أن التلفيق والتركيب في القراءات جائز ، ولا حرج فيه، ولا خطر وغير محرم ولا مكروه ولكن بشرطه المقرر كما جاء عن علماء الأمة.

٩- أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وليس القرآن هو القراءات أو العكس .

١٠- أن القول بتواتر القراءات قول فاسد، لما يترتب عليه من محاذير، وأن صحة النقل وصحة السند مع الشهرة، والاستفاضة هي أقصى ما يقال في أسانيد القراءات.

١١- أن التواتر في القراءات كان عن الأئمة العشرة وليس إليهم.

١٢- أنه لا مقارنة بين القراءات من حيث التلفيق والتركيب وبين الفقه والحديث النبوي فهو أمرٌ جائزٌ في القراءات وغير جائزٍ في المسائل الفقهية، والحديث الشريف.

فهرس المصادر

١. القرآن الكريم ، مصحف المدينة النبوية ، مجمع الملك فهد .
٢. الإبانة عن معاني القراءات، لمكي القيسي، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة الفيصلية.
٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، تحقيق الشيخ جادو، الجامعة الإسلامية.
٤. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١٤١٢هـ .
٥. أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد البجاوي، دار المعرفة.
٦. الأرجوزة المنبهة، للداني، تحقيق محمد الجزائري، دار المغني، الرياض.
٧. الاستيعاب، لابن عبد البر، تحقيق محمد البجاوي، دار الجيل، ط ١٤٢١هـ.
٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب، ١٤١٥هـ.
٩. إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، المكتبة الثقافية.
١٠. الأعلام ، للزركلي دار العلم للملايين.
١١. الإمالة والتفخيم، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز سفر، دار الثقافة الكويت.
١٢. البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، دار الكتب، بيروت، ط ١٤١٣هـ.
١٣. البرهان في أصول الفقه، للجويني ، تحقيق د. عبد العظيم الديب ، دار الوفاء ١٤١٨هـ .
١٤. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق جمع من المشايخ، دار المعرفة، بيروت.
١٥. التحديد في الإتقان والتجويد ، للداني، تحقيق غانم قدوري، دار عمار.
١٦. تذكر الحافظ، للذهبي، حيدر أباد.
١٧. تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، حيدر أباد.
١٨. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، دار الفكر.
١٩. التعريف بالقرآن، للدكتور محمد الزخزاف، دار الكتب.
٢٠. تفسير ا لتحرير والتنوير، لمحمد الطاهر عاشور، مكتبة ابن تيمية.
٢١. التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤١٥هـ.
٢٢. التمهيد لابن عبد البر ، تحقيق محمد الفلاح، ١٤٠٠هـ.
٢٣. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، حيدر أباد.
٢٤. التوجيه الرباني، للدكتور أحمد سعد ، مكتبة الأدب، القاهرة.
٢٥. جامع البيان ، لابن جرير الطبري، دار الفكر ، بيروت.
٢٦. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، مكتبة الرشد .
٢٧. جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي، تحقيق د. عبد الكريم الزبيري، دار البلاغة، ط ١٤١٣هـ.
٢٨. حجة القراءات، لابن زنجلة.
٢٩. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة .

٣٠. حديث الأحرف السابعة، للدكتور عبد العزيز قارئ، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٣هـ .
٣١. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية.
٣٢. الرسم القرآني، للدكتور العبقري، مكتبة أولاد الشيخ.
٣٣. رسم المصحف ، للدكتور عبد الفتاح شلبي، دار الشروق بجدة.
٣٤. رسم المصحف، للدكتور غانم قدوري، دار عمار، ط ١٤٢٥هـ.
٣٥. روح المعاني في تفسير القرآن، للألوسي، تحقيق د. السيد محمد، وسيد عمران، دار الحديث، القاهرة.
٣٦. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق، محمد إسماعيل وأحمد عامر، دار الكتب ، بيروت ، ط ١٤٢١هـ .
٣٧. سنن أبي داوود ، للحافظ السجستاني، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية.
٣٨. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق عمر بن عرفة، المكتبة التجارية.
٣٩. السيرة النبوية، لابن هشام، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
٤٠. شرح الكوكب المنير ، لابن النجار ، تحقيق د. محمد الزحيلي، مكتبة العبيكان، ط ١٤١٨هـ.
٤١. شرح كتاب التيسير للداني المسمى "الدر النثير، للمالقي، تحقيق جمع من المشايخ، دار الكتب.
٤٢. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق أحمد حسن، دار الكتب العلمية.
٤٣. صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة.
٤٤. عمدة القارئين والمقرئين للقيرواني الشقانصي ، تحقيق د. عبد الرزاق، دار ابن حزم، ط ١٤٢٩هـ.
٤٥. غاية النهاية، لابن الجزري، عنى به ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية.
٤٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار السلام.
٤٧. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين السخاوي، دار البيان، الكويت، ١٤٣٢هـ.
٤٨. فضائل القرآن، لأبي عبيد الهروي، تحقيق مروان العطي، دار ابن كثير، دمشق.
٤٩. فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٥٠. القبس، شرح الموطأ ، لابن العربي.
٥١. القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام ، ضبط محمد شاهين ، دار الكتب العلمية.
٥٢. كتاب الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. قطامش، معهد البحوث ، جامعة أم القرى.
٥٣. كتاب التبصرة في القراءات السبع، لمكي القيسي، دار الصحابة.
٥٤. كتاب السبعة، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعرفة، ط ١٤٢٧هـ.
٥٥. كتاب العمر، في المصنفات والمؤلفين التونسيين، لحسن حسني، بيت الحكمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠هـ.
٥٦. كتاب المصاحف، لعبدالله بن داود السجستاني، مؤسسة قرطبة.

٥٧. الكشف عن وجوه القراءات، لمكي القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
٥٨. كنز المعاني، شرح الشاطبية، مطبوع، تحقيق أحمد اليزيدي، ط ١٤١٩هـ.
٥٩. كنز المعاني، شرح حرز الأماني للجعبري، مخطوط، مكتبة الجامعة الإسلامية، تحت رقم ٤٣٣٠.
٦٠. اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي، تحقيق عبد الرزاق موسى، مكتبة الرشد.
٦١. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.
٦٢. اللهجات العربية في القراءات، للدكتور الراجحي، مكتبة العارف، الرياض.
٦٣. مباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، دار العلم للملايين.
٦٤. المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق محمد نجيب ، دار إحياء التراث.
٦٥. المجموع شرح المهذب، للنووي، دار الفكر، بيروت.
٦٦. مجموعة الفتاوي ، لابن تيمية ، مكتب العبيكان .
٦٧. المختصر في مرسوم المصحف، للعقيلي، تحقيق د.غانم قدوري، دار عمار، ط ١٤٢٩هـ.
٦٨. المدونة الكبرى، للإمام الشافعي، رواية سحنون، تحقيق احمد عبد السلام، دار الكتب، ط ١٤١٥هـ.
٦٩. المرشد الوجيز، لأبي شامة، حققه طيار قولاج، دار صادر، بيروت.
٧٠. المستدرك على الصحيحين، للحاكم ، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب، ط١٤١١هـ.
٧١. مسند الإمام أحمد، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٩هـ.
٧٢. مسند الإمام أحمد، للمروزي، القاهرة.
٧٣. مصطلح الإشارات، لابن القاصح، تحقيق د. الوهيبي ، دار الفكر ط ١٤٢٧هـ.
٧٤. معاني القراءات، للأزهري، تحقيق د. درويش.
٧٥. معجم البلدان، لشهاب الدين الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز، دار الكتب العلمية.
٧٦. معجم البلدان، لياقوت الحموي، القاهرة.
٧٧. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة.
٧٨. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، مكتبة بريل ، لندن ١٩٣٦هـ.
٧٩. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، دار الكتب، بيروت، ط ١٤١٢هـ.
٨٠. المغني لابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي ، دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
٨١. المفردات للراغب، تحقيق الكيلاني، بيروت.
٨٢. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، قدم له د. أميل، دار الكتب، بيروت، ط ١٤٢٠هـ.
٨٣. مقدمات في علم القراءات، لمجموعة من المشايخ، دار عمار.
٨٤. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
٨٥. منار السبيل، لإبراهيم بن ضويان، تحقيق، زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية.
٨٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد الزرقاني، تحقيق فواز زمرلي، دار الكتاب العربي.

٨٧. منجد المقرئين، لابن الجزري، دار الكتب العلمية.
٨٨. الموضح في وجوه القراءات ، لابن أبي مريم، تحقيق د. عمر الكبيسي، مكة المكرمة، .
٨٩. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٠. نكت الانتصار، لنقل القرآن، للباقلاني، تحقيق د. محمد زغلول، المعارف، الإسكندرية.
٩١. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، القاهرة.
٩٢. الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي، تحقيق د. نصر سعيد، دار الصحابة.
٩٣. وفيات الأعيان، لابن خلكان، القاهرة.
٩٤. وفيات الأعيان، محمد بن شاكر، القاهرة.

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة: موضوع البحث، وأهميته.	١-٢
المبحث الأول : نشأة القراءات	٥
المطلب الأول: حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف	٥
• العهد المكي	٥
• العهد المدني	٦
المطلب الثاني : الجمع العثماني للصحف، ومصير الأحرف السبعة	١٨
• هل اشتملت المصاحف على الأحرف السبعة ؟	١٨
• دعوى نسخ القراءات.	٢٣
المبحث الثاني : نشأة الاختيار :	٢٨
التعريف بمصطلح الاختيا في القراءات	
المطلب الأول : صفة القراءات ، وهيئتها في زمن النبي ﷺ والصحابة وحتى زمن الاختيار،	٢٨
• **مفهوم الاختيار، شرطه وضابطه، والأدلة عليه**	٣١
• **حكم التلفيق والتركيب في القراءات**	٣٥
المطلب الثاني : حقيقة القرآن والقراءات:	٤٢
أولاً : من حيث هل القرآن هو القراءات .	٤٢
ثانياً : من حيث التواتر وصحة السند .	٤٦
ثالثاً : من حيث صلة القراءات بالفقه والحديث الشريف.	٥١
رابعاً : القراءات الشاذة	٥١
خامساً : القراءات التفسيرية	٥١
سادساً : علم التحريرات	٥١
الخاتمة	٥٣
فهرس المصادر والمراجع	٥٤
فهرس المحتويات	٥٧